جـــــــامعة 8 ماي 1945قـــالمـــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح لتمويل التنمية في ظل التوجهات الراهنة في الجزائر

من إعداد الطالبتين:

بوقموم أحلام

هاشمي منال

إشراف الأستاذ:

حجاج عبد الحكيم

السنة الجامعية: 2019/2018

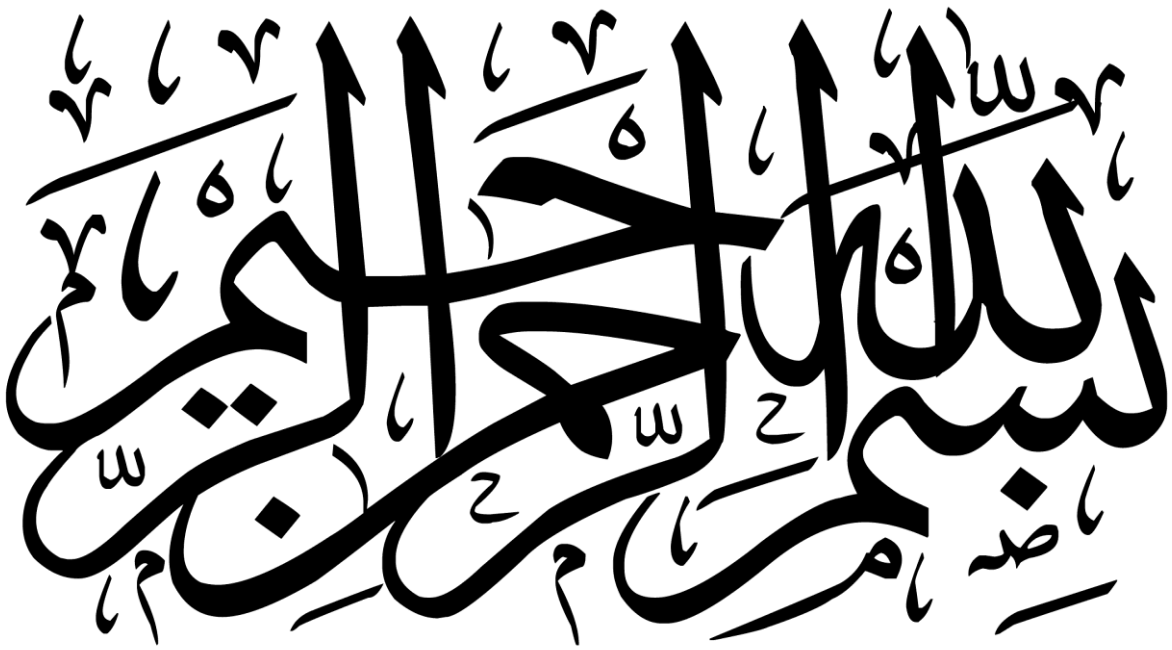
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله في الأولى والآخرة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف خلق الله وبعد:

نقف اليوم صغارا لنشكر من لا يفيه الشكر حقه، من لم يكل يوما عن تشجيعنا وطبع الإرادة في اضطرابنا، من لم يتوانى أو تفتر له عزيمة أمام كرم العطاء المعرفي، إنه شجرة العطاء التي تمنح دون أن تمنع، وتعطي دون أن تطلب، **"الأستاذ المشرف: د/ عبد الحكيم حواج"**

زرعت مآثرا وغرست علما *** وحقك لا نرى يحصيه عدّ

ونشكره جميل الشكر على تفضله بقبول الإشراف على هذا البحث، وكان لكريم خصاله الأثر في إنجازه، نسأل الله أن يديم عليه موفور الصحة والعافية ويرزقه التوفيق في الدارين.

واعترافا لذوي الفضل فإننا نتوجه بالشكر الجزيل لجامعة 8 ماي 1945 على خدمة العلم والمعرفة، والشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل.

إن الشكر غرس إذا أودع سمع الكريم أثمر الزيادة وحفظ العادة، لذا لن نتأخر على شكر كل من كان لنا عونا على مشقات البحث وحثنا على مواصلته.

إهداء

بفضل الله أنهيت عملي فله عظيم الحمد والشكر

أهديه أمي وأبي نورا دربي وزوجي وعائلتي ومشرف بحثي

أهديه جدي وجدتي قرة عيني وكل من كان له علي فضل

أحلام

إهداء

الحمد لله الذي كان لنا عونا على اتمام هذا البحث، ووافر الشكر إلى كل من علمني حرفا فصرت له مدينا إلى يوم القيامة إلى أغلى هبات الرحمان إلى نموذج التضحية والوفاء **أمي الغالية**

لصاحب القلب الكبير الذي شملني بعطفه وحنانه، وتحمل مشاق الحياة من أجل أن يوفر الراحة والسعادة والأمل **أبي الحبيب**

إليكما والدي الكريمين **حفظكما الله**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة **أخواتي**

إلى من كان ملاذي وملجئي

إلى من ساهم وساند و شجع ومارس كل الإيجابيات لمساعدتي **زوجي العزيز**

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: **حجاج عبد الحكيم** الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودني بها وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة

إلى كل من في قلبي ولم يذكرهم قلمي

منال

قائمة المحتويات

المحتـــــوى	الصفحـة
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي	3
أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	3
ثانيا: التطور التاريخي الاستثمار الأجنبي المباشر	5
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	8
أولا: الاستثمار المشترك	8
ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	10
ثالثا: أشكال أخرى	11
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	13
أولا: دوافع المستثمر الأجنبي	13
ثانيا: دوافع الدولة المضيفة	14
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	16
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر	16
أولا: التحليل الكلاسيكي	16
ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد)	17
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	18
أولا: نظرية عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية	18
ثانيا: نظرية توزيع المخاطر	20

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتوج	20
رابعا: نظرية الموقع والموقع المعدلة	23
خامسا: النظرية الانتقائية	25
سادسا: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية	26
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	27
أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي	27
ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم	28
ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدول المضيفة	28
المبحث الثالث: الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و معوقاته	31
المطلب الأول: الحوافز التمويلية والضريبية الممنوحة لاستقطاب الاستثمار المباشر	31
أولا: الحوافز التمويلية	31
ثانيا: الحوافز الضريبية(المالية)	32
المطلب الثاني: حوافز التنظيم و خدمات الدعم والامتيازات	33
أولا: حوافز التنظيم وخدمات الدعم	33
ثانيا: الامتيازات السوقية و امتيازات المبادلات الخارجية	33
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر	34
أولا: المعوقات السياسية	34
ثانيا: المعوقات القانونية	34
ثالثا: المعوقات المالية والإدارية	35
رابعا: المعوقات الاقتصادية	35
خلاصة	37
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية	
تمهيد	39
المبحث الأول: تمويل التنمية	40
المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	40
أولا: مفهوم التنمية	40
ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي	41
ثالثا: مفهوم التنمية الاقتصادية	42

المطلب الثاني: مفاهيم حول تمويل التنمية	44
أولا: مفهوم التمويل	44
ثانيا: أهمية التمويل	45
ثالثا: تمويل التنمية	46
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية	47
أولا: المصادر الداخلية للتمويل	47
ثانيا: المصادر الخارجية للتمويل	48
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته ومؤشراته	50
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار	50
أولا: تعاريف لمناخ الاستثمار	50
ثانيا: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار	51
المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	52
أولا: المناخ السياسي	52
ثانيا: المناخ الاقتصادي	53
ثالثا: المناخ القانوني والتشريعي والأوضاع الإدارية	54
رابعا: المناخ الاجتماعي	54
المطلب الثالث: المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار	55
أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية	55
ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي	56
ثالثا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية	57
رابعا: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	58
خامسا: مؤشر الشفافية الدولية	59
المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وميزته كبديل لتمويل التنمية	60
المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	60
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	62
أولا: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	62
ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	65
المطلب الثالث: ميزة الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لتمويل التنمية	67

خلاصة	69
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد	71
المبحث الأول: الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	72
المطلب الأول: القوانين المحفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	72
أولا: قانون النقد والقرض (10/90)	72
ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1993 (12/93)	73
ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 (الأمر 01-03)	73
رابعا: قانون الاستثمار لسنة 2006 (الأمر 06-08)	74
خامسا: قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016 (قانون 16-09)	75
المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	75
أولا: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة	75
ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل	77
ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني	77
رابعا: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	78
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	79
أولا: العوائق الإدارية والقانونية والسياسية	79
ثانيا: عوائق اقتصادية	80
المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار	82
المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشرات قياس المخاطر القطرية	82
أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية	82
ثانيا: مؤشرات قياس المخاطر القطرية	84
المطلب الثاني: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الشفافية الدولية	85
أولا: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال	85
ثانيا: مؤشر الشفافية الدولية	87
المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العالمي	88
المبحث الثالث: واقع استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر	92
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	92

أولا: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر	92
ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خارج قطاع المحروقات إلى الجزائر	96
المطلب الثاني: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	100
أولا: تحليل نقاط القوة والضعف للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	100
ثانيا: تحليل الفرص والتهديدات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	101
المطلب الثالث: السياسات المقترحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومقومات نجاحها	102
أولا: السياسات المقترحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	102
ثانيا: مقومات نجاح سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	104
خلاصة	105
الخاتمة العامة	107
قائمة المراجع	112

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العوامل الشرطية والدافعية والحاكمة للاستثمارات	24
02	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2012-2019)	82
03	التنقيط الخاص بمؤشرات الحرية الاقتصادية للجزائر لسنة 2019	83
04	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة (2012 – 2018)	84
05	وضع الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية للفترة (2012 – 2019)	85
06	ترتيب الجزائر في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال لسنتي (2018- 2019)	86
07	موقع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولية (مدركات الفساد) للفترة (2012 – 2018)	87
08	تصنيف الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة (2016- 2017) و(2017-2018)	88
09	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (بالمليون دولار) خلال الفترة (2006 – 2017)	93
10	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر (بالمليون دولار) خلال الفترة (2006 – 2017)	95
11	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية بحسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2017)	98

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	22
02	حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها في سنة 2018	96
03	أرقام أساسية عن الاستثمار لسنة 2018	97

المقدمة العامة

يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة على الصعيد العالمي، فجميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تسعى جاهدة ومتنافسة لاستقطاب هذا النوع من الاستثمار وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في إحداث التنمية داخل الدول المضيفة، وقد أصبحت الدول النامية تبحث عن مصادر تمويل كافية داخلية كانت أم خارجية بسبب المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها في ظل شح الموارد المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت محدوديته أو عدم فعاليته في أحيان كثيرة نظرا للنتائج السلبية المترتبة عنه، وعليه بات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القضايا التي استأثرت ومازالت تستأثر على اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبح ينظر إليه على أنه المنقذ وذلك بفضل المزايا التي يدرها على اقتصاديات الدول المضيفة، خاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الاستثمارية، فضلا عن كونه ناقلا للخبرات الإدارية والتسويقية، ضف إلى ذلك مساهمته في خلق مناصب الشغل والرفع من كفاءة رأس المال البشري.

الجزائر كبلد نامي عانت مشكل التمويل وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية، و الاستثمار الأجنبي المباشر قد يلعب دورا مهما في الخروج من هذه المشكلة، ولعل ذلك ليس من المستغرب في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها أو المزمع القيام بها مستقبلا، حيث يشكل الترحيب بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ركنا محوريا في هذه البرامج، ولذلك سعت الدولة الجزائرية إلى فتح عهد جديد لاستقطاب رأس المال الأجنبي من خلال إزالة العراقيل وتقديم الحوافز والضمانات التي تسهل في دخولها الأسواق المحلية، كما قامت الدولة بانتهاج سياسة استثمارية جديدة تجلت أساسا في قوانين الاستثمار المختلفة والتي تحمل في طياتها عدة إجراءات كانت تصب في مجملها في تهيئة مناخ استثماري محفز وملائم يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على الثروات الباطنية، وتدعيما للاستثمار المحلي وبديلا لأشكال التمويل الكلاسيكي وتحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات، وخدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك.

❖ الإشكالية:

للوقوف على حيثيات وأبعاد هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه جاءت إشكالية الدراسة في محاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- **هل يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل تمويلي وتنموي وكخيار استراتيجي في ظل التوجهات الراهنة في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية بشكل أكثر تفصيلا قمنا بتجزئة هذه الأخيرة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مقومات البيئة الاستثمارية الجيدة والمحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فاعل في عملية التنمية الاقتصادية؟
- هل يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر مشجعا وأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر؟

❖ **الفرضيات:**

قصد الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم طرح الفرضيات التالية:

- يتوقف استقطاب وتعظيم الفائدة من الاستثمار الأجنبي المباشر على توافر مناخ استثماري ملائم وعلى مدى كفاءة محدداته؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فاعل في دفع عجلة التنمية اذ ما توفرت البيئة الاستثمارية المناسبة؛
- يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر معوقات عديدة تحول دون تدفقه وتحد من مساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أن هذا الموضوع يلقى في الحاضر اهتماما على الصعيد الدولي يوازي ماله من أهمية قصوى على المستوى العربي والوطني في ظل التحولات الراهنة، كما تبرز أكثر أهمية الموضوع في كونه تناول أحد العناصر الأساسية المعول عليها في تحقيق التنويع الاقتصادي و في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، لقيامه بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانية تدريب العمالة واكتساب المهارات المتقدمة ما يزيد من فرص التشغيل ورفع الإنتاجية وبالتالي زيادة المردود الاقتصادي.

❖ **أهداف الدراسة:**

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز دوره كعامل رئيسي محدد للتنمية الاقتصادية؛
- محاولة إعطاء تحليل اقتصادي من خلال تقديم تشخيص وتقييم لبيئة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل ما استطاع الاستثمار الأجنبي تحقيقه من الأهداف المتوخاة من استقطابه، والوقوف كذلك على مدى فعالية الحوافز الاستثمارية التي تتيحها بيئة الاستثمار الحالية في الجزائر وما يكتنفها من عوائق وسلبيات؛
- محاولة اقتراح عدد من الإجراءات والوسائل التي تؤدي إلى تحسين بيئة الاستثمار ورفع فعالية حوافزها والحد من عوائقها.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تتمحور أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع الدراسة حول النقاط التالية:

- الدور البارز الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول، باعتباره مصدرا هاما للتمويل؛
- الأهمية التي توليها الدولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها موردا تنمويا لا يمكن إغفاله أو الاستغناء عنه؛
- التعرف على مدى أهمية الضمانات والامتيازات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع والإلمام قدر الإمكان بمختلف جوانبه والتعمق في دراسته.

❖ **منهج وأدوات الدراسة:**

لتحقيق الأهداف العلمية والعملية لهذه الدراسة اعتمدنا على منهجية تقوم على الجمع بين التحليل الكمي والكيفي في التعامل مع البيانات والمعطيات التي تم جمعها من مختلف المراجع العلمية المتنوعة سواء منها الكتب أو المجلات أو البحوث والدراسات التطبيقية أو على مستوى التقارير الدولية، لذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة، كما اعتمدنا المنهج التحليلي والذي كان استخدامه عبر كامل محاور هذه الدراسة بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أهميتها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسة قمنا باستعمال الأدوات التالية:

- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، المجلات، الأطروحات، التقارير والملتقيات الوطنية.
- فيما يخص مصادر الإحصائيات والتقارير والمنشورات المتعلقة بموضوع البحث، تم الحصول عليها من مختلف المواقع الالكترونية للمصالح والهيئات الرسمية الجزائرية والدولية.

❖ **حدود الدراسة:**

الإطار الزمني للدراسة: يشمل الفترة الممتدة من 2006إلى 2018.

الإطار المكاني للدراسة: تم إسقاط هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

❖ **هيكل الدراسة:**

طبقا للإشكالية العامة والتساؤلات الفرعية، ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة المضمون الذي تنطلق منه هذه الدراسة، وبهدف تحقيقها في إطار منهجي علمي، قمنا بتقسيم هذه الأخيرة إلى مقدمة وثلاثة فصول ثم خاتمة، وكل فصل ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث تم تحديد الفصلين الأول والثاني للجانب النظري للدراسة، في حين تم تخصيص الفصل الثالث للجانب المتعلق بدراسة الحالة.

حيث تناولنا في الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني خاص بالنظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، أما الثالث فقد ارتأينا تسليط الضوء على حوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية، حيث ارتكز المبحث الأول على تمويل التنمية، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته ومؤشراته، أما فيما يخص المبحث الثالث أدرج تحت عنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وميزته كبديل لتمويل التنمية.

أما بخصوص الفصل الثالث الذي أدرج بعنوان: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى: الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما فيما يخص المبحث الثاني ارتأينا تسليط الضوء على: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار، أما المبحث الثالث فتعرضنا فيه إلى: واقع استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ **الدراسات السابقة:**

منذ أن بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر بالانتشار في العالم والمنطقة العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ظهرت عدة دراسات ومقالات تتناول هذا الموضوع سواء في شكل تقارير صادرة عن منظمات دولية أو مجلات أو جرائد، أو حتى في حصص تلفزيونية مؤخرا، وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة للإثراء المعرفي والوقوف على مقدار أهمية و تطور الظاهرة المراد دراستها، فانه يمكن إبراز أهم الدراسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة فيما يلي :

- أجرى الباحث سنوسي بن عومر من جامعة أبي بكر بالقايد بتلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2014 دراسة (أطروحة دكتوراه) بعنوان: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص"، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة في الكيفية التي يمكن بها للشراكة أن تساهم في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى مدى فعاليتها كخيار استراتيجي، وقد تطرق الباحث إلى تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص في الجزائر من خلال التركيز على دراسة حالة الشراكة بين المؤسسة الخاصة الاسبانية AGBAR والمؤسسة العمومية SEOR، وعلى أساس بعض المؤشرات المحصل عليها من نتائج الشركة والتي تتعلق بإستراتيجية العمل وتوسيع نطاق التغطية والربط بمياه الشرب ومعالجة المياه وجودة نوعيتها، إضافة إلى ما تعلق بمستوى نقل الخبرات، حاول الباحث تقييم مدى نجاعة هذه الشراكة في قطاع خدمة المياه، وقد توصل الباحث إلى نتائج عديدة، من أهمها أن التجربة الاسبانية في قطاع المياه مع الشركة العمومية SEOR كانت جد مهمة ومفيدة وحققت الأهداف المسطرة، وقد جلبت الخبرة والمعارف المهنية اللازمة وعملت على تغطية الاحتياجات من المياه إلى الحد الذي يمكن أن يصبح هناك مجال لتصدير المياه.
- أجرى الباحث ميلود بوعبيد من جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2017 دراسة (أطروحة دكتوراه) بعنوان: "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر"، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة في معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وقد تطرق الباحث إلى قضية البطالة وإشكالية التشغيل في الجزائر من خلال تحليل الخصائص الأساسية لسوق العمل وأهم جوانب البطالة لمعرفة تطورات هذه الأخير في الجزائر، ومن النتائج التي تمخضت عن هذه الدراسة أنه من بين العوامل التي أثرت سلبا على خلق مناصب العمل وخفض نسبة البطالة في الجزائر هو ضعف أداء الاقتصاد الجزائري، حيث أن البطالة في الجزائر ترتبط ارتباطا

وثيقا بعائدات البترول، كما انطوت برامج وسياسات التشغيل في الجزائر على ثلاثة مساوئ جوهرية جعلها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي: تكلفتها العالية وتغطيتها المنخفضة وتأثيرها المحدود.

- أجرت الباحثة أميرة بحري من جامعة باتنة-1- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2016-2017، دراسة (أطروحة دكتوراه) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014-، وحاولت الباحثة في إطار هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي تتعلق بمدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن النتائج التي تمخضت عن هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات كان له تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ذلك لأن هذه الاستثمارات لم تمس القطاعات الحيوية، حيث أن النمو في الجزائر لا يزال مرتبط أساسا بعوامل داخلية، ومن ضمن النتائج الأخرى التي أكدتها هذه الدراسة أيضا الدور الإيجابي الذي لعبه الاستثمار المحلي في دعم النمو الاقتصادي لأن أرباحه لا تحول إلى الخارج وتستثمر في الاقتصاد الوطني، كما أنه يساعد على خلق فرص عمل وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تشترك الدراسات السالفة الذكر مع هذه الدراسة في عدة محاور وإن اختلفت في تقديم ذلك، ومنها الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتقاطع وتتفق هذه الدراسات مع هذه الدراسة في كثير مما تم تشخيصه عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فيما تختلف الدراسات السابقة عن هذه الدراسة في كون هذه الأخيرة ركزت بشكل أكبر على تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة أهميته في تمويل وتسريع عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف أكثر على بيئة مناخ الاستثمار في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة محل نقاش واهتمام متزايد من طرف المفكرين الاقتصاديين والمستثمرين، فلا يختلف اثنان عن أسباب هذا الاهتمام المتزايد لهذه الظاهرة التي ما برحت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية فهي محل استقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية، ويكمن السبب في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كونه وسيلة تمويل تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها المحلية.

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات أهمية بالغة، لكونها من أهم مصادر التمويل الخارجي، فالدول تتنافس فيما بينها من أجل استقطاب هذه الاستثمارات، فتقوم بمنح حوافز تساهم في جذبها والتي تعتبر من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية ورفع إيرادات الدولة وكذا امتصاص البطالة.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

المبحث الثالث: حوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر محل اهتمام الكثير من الشركات والدول، وقد ازداد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي يوفرها، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين من أجل النهوض باقتصاداتهم، ومن هنا سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي ومختلف أشكاله وكذا دوافعه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي

تزايد الاهتمام بشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وذلك لدورها الهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من الإشارة إلى أن هناك العديد من التعاريف والتي تتعدد هي الأخرى بتعدد آراء ووجهات نظر أصحابها، ومن أهم ما تم عرضه من هذه التعاريف ما يلي:

- **من وجهة نظر المنظمات والهيئات الدولية:**

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1]. ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[2].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا [3].

---

[1]- عبد الكريم كاكي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية** "، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 19.

[2]- أميرة حسب الله محمد، " **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** " ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 19.

[3]- محمد الصالح القريشي، " **المالية الدولية** " ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 154.

بينما يعرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب وقد يسعى هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب"[1].

- **من وجهة نظر بعض الباحثين الاقتصاديين:**

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي من خلاله يتم السماح لمستثمرين من خارج الدولة بتملك أموال ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[2].

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع"[3].

كما يعرف أيضا على أنه: "عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10% [4].

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك المشروع الذي يقيمه ويملكه مستثمر أجنبي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي خارج موطنه الأصلي، وتكون ملكية المشروع إما ملكية كاملة أو جزئية تخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة والرقابة على هذا المشروع مع المستثمر المحلي، ويتم هذا النوع من الاستثمار في شكل تدفقات لرؤوس الأموال بين الدول وبالتالي فهو يشكل قناة رئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها[5]:

---

[1]- عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** "، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2014، ص 33.

[2]- فريد النجار، " **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 24.

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، "**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 31.

[4]- سليمان عمر محمد الهادي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي** "، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 23.

[5]- ماجد أحمد عطاء الله، "**إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 103، 104.

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والقيمة المتاحة؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة احتياجاتها المالية؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية كما يساهم في نقل التكنولوجيا وتدعيم مبادلات التجارة الخارجية؛
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير، فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة؛
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم.

ثانيا: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرجع تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن التاسع عشر، حيث كان متزامنا مع قيام الثورة الصناعية، وقد ساعد اتساع التجارة على تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من أجل الاستثمار[1]، ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله، ويمكن إيجاز تلك المراحل فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: (1800-1914)

شهدت هذه المرحلة في الواقع ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سادت ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة، وهذا راجع لعدة أسباب[2]:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات مع توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، "**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 235.

[2]- خروف منير، فريحة ليندة، "**مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية –حالة الجزائر–** "، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2016، ص 84.

- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب و حرية حركة رأس المال والتجارة؛
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها.

ولذلك اتجهت الدول الكبيرة خاصة الاستعمارية لتوسيع أسواقها وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية، وانصَبَّ جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، ولذلك تُوَجه حوالي 3/2 من رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية.

2- المرحلة الثانية (1914-1944)

تميزت هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير لعدة أسباب من بينها[1]:

- ظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الاقتراض الخاص؛
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدولة من جراء الحرب، ومن ركود التجارة.

في ظل هذه الظروف كان الاستثمار مرتكزا أساسا في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ، مما يلاحظ أيضا تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية.

3- المرحلة الثالثة: (1945-1989)

وهي المرحلة التي تَلَت الحرب العالمية الثانية أين شهد الاستثمار توسعا كبيرا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات خاصة على مستوى الدول المتقدمة، حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية من أجل الحصول على المواد الخام، أما بالنسبة للدول النامية حديثة الاستقلال فقد قامت بفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها أنه يُنقص من سيادتها الاقتصادية والسياسية، وعليه فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة فبزوالها يزول العبء الخارجي على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

4- المرحلة الرابعة (1990-2006)

اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية للاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وتدفقات

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 235، 236 .
[2]- المرجع نفسه، ص 236.

الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد هذه القروض حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة، بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق[1]، فقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2000 ليصل إلى نحو 1411 مليار دولار سنة 2000، والملفت للانتباه في هذه المرحلة تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمات النفطية لكنه سرعان ما كان يعاود الازدهار بعدها، وإلى غاية 2006 استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو بأرقام قياسية، فبلغت نسبة نموه سنة 2006 حوالي 38% فوصل حجمه إلى 1306 مليار دولار، والذي قارب الرقم القياسي المسجل سنة 2000 بـ 1411 مليار دولار[2].

5- المرحلة الخامسة: (2007 إلى الوقت الحاضر)

سجلت سنة 2007 أرقاما قياسية فاقت تلك المسجلة سنة 2000 لتبلغ 1833 مليار دولار، وبمعدل نمو تجاوز 30% إلى غاية السداسي الثاني من نفس السنة أين انفجرت الأزمة المالية ابتداء من الولايات المتحدة لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة لتنتهي سنة 2007 بانخفاض في معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وليصل إلى ما معدله 23%، لتتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تأثرا شديدا في جميع أنحاء العالم والذي يتشكل من مجموع 99 دولة تحوز على 91% من تدفقات الاستثمار المباشر بين 2007 إلى 1697 مليار دولار عام 2008، وكان تقرير الأونكتاد لسنة 2010 قد أشار إلى هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 37% مع نهاية 2009 لتبلغ 1114 مليار دولار، بينما انخفضت التدفقات الصادرة بنحو 43% لتصل إلى 1101 مليار دولار، ثم بدأت بالتحسن بعد ذلك حيث ارتفعت إلى 1309 سنة 2010، وتصاعدت في سنة 2011 إلى 1524، وهذا راجع أساسا إلى تعافي الاقتصاد العالمي من هزات الأزمة العالمية[3]، بعدها انخفضت بنسبة 18% إلى مبلغ 1350 مليار دولار في عام 2012 وهو ما يعزى في معظمه إلى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة[4]، ثم استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر نموه لتسجل تدفقاته ارتفاعا بنسبة 9% في عام 2013 بما يعادل مبلغ 1450 مليار دولار، وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة زيادة لتبلغ 566 مليار دولار ما يجعلها تستأثر

[1]- منور أوسرير، نذير عليان، "**حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 104، 105.

[2]- خروف منير فريحة ليندة، مرجع سبق ذكره، ص ص 91، 92.

[3]- المرجع نفسه، ص 96.

[4]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، "**سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية**"، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2013، ص 11.

بـ 39% من مجموع التدفقات العالمية ولا تزال دون الذروة التي بلغتها عام 2007 بنسبة 57% [1]، وفي تقرير سنة 2015 شهد انخفاض التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام2014 بنسبة 16% إلى 1230 مليار دولار عام 2014 وهو ما يرجع إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين، ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة[2]، أما تقرير سنة 2016 فقد سجل معدلات انتعاش عالية في الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2015 حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 38% ووصلت إلى 1760 مليار دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وكان تصاعد عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود التي بلغت قيمتها 721 مليار دولار، مقابل 432 مليار دولار عام 2014، وهو العامل الرئيسي وراء ذلك الانتعاش[3]، وفي أعقاب حدوث زيادة قوية في عام 2015، فقدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية زخم نموها في عام 2016، وهو ما يدل على أن الطريق إلى الانتعاش لا يزال مليئا بالعثرات، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 2% لتصل إلى 1750 مليار دولار في ظل نمو اقتصادي ضعيف[4].

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية بشكل متفاوت والتي ويمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: الاستثمار المشترك

الاستثمار المشترك هو كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية[5]، أو هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، "**الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل** "، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2014، ص 11.

[2]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، "**إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي**"، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2015، ص 12.

[3]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، "**جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات**"، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2016، ص 14.

[4]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، "**الاستثمار والاقتصاد الرقمي**"، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2017، ص 7.

[5]- عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة الاقتصادية(منظماتها– شركاتها– تداعياتها)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 184.

والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامة التجارية[1].

1 – مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

من حيث المزايا يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والحد من الاستيراد، وكذلك تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة، وبالنسبة للدول النامية يعتبر من أكثر الأشكال قبولا في معظم هذه الدول وذلك لتخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلالية هذه الدول عن الدول المتقدمة، أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمارات فتتمثل في حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار، وأن تحقق المنافع المذكورة يتوقف على مدى توافق الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك، كما أن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى كل ذلك فإن احتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة[2].

2 – مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

تتمثل مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي فيما يلي[3]:

- يساعد الاستثمار المشترك في حال نجاحه في زيادة فرص المستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدول المضيفة بإنشاء مشاريع استثمارية مملوكة له بالكامل؛
- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توفر المواد البشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بسوق البلد المضيف لدى الشركة أو المستثمر الأجنبي اللازمة للاستغلال الكامل للسوق المعني؛

[1]– عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث**"، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1991، ص 364.

[2]– عبد السلام أبو قحف، "**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 18.

[3]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 40، 41.

- تقليل الأخطار التي قد تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة فضلا عن تقليل حجم الخسائر الناجمة عن التعرض لأي خطر تجاري؛
- تسهيل مهمة الطرف الأجنبي للحصول على القروض المحلية والمواد الخام، وتذليل المشاكل والصعوبات البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف المشارك هو الحكومة أو إحدى الشركات التابعة للدولة.

أما بالنسبة للعيوب فتتمثل فيما يلي[1]:

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، هذه النسبة قد لا تتفق مع أهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته؛
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يتنافى وأهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو في سوق معينة؛
- عندما يكون المستثمر الوطني هو الحكومة فمن المحتمل أن تضع شروطا أو قيودا على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر من الأنواع المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة بالكامل لها، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون درجة المخاطر عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك[2].

1 – مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة:

تتمثل مزايا هذا الاستثمار فيما يلي[3]:

- تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية و زيادة حجم التدفقات –النقد– رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة؛
- يساهم كبر حجم المشروع في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات لوجود فائض في التصدير، أو تقليل الواردات وبالتالي تحسين واردات البلد المضيف لخلق فرص العمل سواء في مراحل التأسيس والبناء أو في مراحل التشغيل؛

[1]– عبد السلام أبو قحف، "**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2]– علي إبراهيم الخضر، "**إدارة الأعمال الدولية**"، دار رسلان، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2007، ص 52.

[3]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص ص43، 44 .

أما عن عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فتتمثل في مخاطر الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي خاصة في حالة ظهور تعارض بين مصالح الدول المضيفة وبين الشركات المعنية[1].

2- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

تتجلى مزايا هذا الاستثمار فيما يلي[2]:

- إعطاء الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للاستثمار؛
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة تؤدي إلى كبر حجم الأرباح المتوقعة، كما أن إتاحة التملك الكامل للمشروع يساعد في تخطي المشكلات التي تواجه المشروع وهذا إذا ما قورنت مع الاستثمار المشترك أو غير المباشر؛
- إن المستثمر الأجنبي يعتمد في هذا الشكل من الاستثمار على إقناع زبون الدول المضيفة ورسم صورة جيدة عن هذا الاستثمار، مما يسهل مهمة هذا المستثمر فيما يخص تنفيذ سياسات التوسع والتسويق.

أما من حيث العيوب فتكمن في جانبين: أولهما ضخامة رؤوس الأموال المحتاجة لتمويل هذا النوع من الاستثمار بالمقارنة مع الاستثمارات المشتركة حيث يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كافة التكاليف منذ إرساء اللبنات الأولى للمشروع إلى حين بداية إصدار أول منتج، وثانيهما يكمن في تعرض هذه الاستثمارات للأخطار غير التجارية أمثال التأميم والمصادرة النصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة[3].

ثالثا: أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

وهي مزيج بين الملكية الكاملة والمشتركة و من أهمها:

1- مشاريع وعمليات التجميع:

تأخذ هذه المشاريع شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتج نهائي[4]. وفي هذا

[1]- عبد السلام أبو قحف، "**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2]- عبد السلام أبو قحف، "**إدارة الأعمال الدولية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 304.

[3]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص ص 45، 46.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة الاقتصادية(منظماتها- شركاتها- تداعياتها)**"، مرجع سبق ذكره، ص 185.

الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهاذين الشكلين من الاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف الوطني[1].

2- الاستثمار في المناطق الحرة:

يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل هذا المجال[2].

3- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20-50 عاما، وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشروعات مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجة الدول النامية على وجه الخصوص لسد فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي حتى لو تم ذلك في مجال البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق واستغلالها لمدة معينة بناء على عقد معين بين الحكومات المضيفة لهذا النوع من الاستثمار[3].

4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات(الشركات متعددة الجنسيات)

مصطلح الشركات متعددة الجنسيات له أسماء أخرى متداولة مثل: الشركات الدولية، أو الشركات عبر الوطنية، أو الشركات العالمية، أو الهيئات التجارية الدولية[4]، وقد تطور هذا المفهوم مع مرور الوقت، حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات متعددة الجنسيات Multinational Company، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة تمارس نشاطاتها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في

[1]- سامح عبد المطلب عامر، "**إدارة الأعمال الدولية**"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص 344.

[2]- عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، "**العولمة الاقتصادية(منظماتها- شركاتها- تداعياتها)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 185، 186.

[4]- علي عباس، "**إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 43.

نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة[1]. وللشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة مزايا عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[2]:

- زيادة الإنتاج نتيجة انتقال رأس المال من الدولة الأم إلى الدول المضيفة؛
- زيادة الأجور نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة؛
- خلق فرص عمل إضافية لما تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات؛
- زيادة الإيرادات الضريبية و تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والإدارية والتكنولوجيا الجديدة.

وكما للشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة مزايا فلها أيضا بعض العيوب نذكر منها[3]:

- بما أن الشركة الدولية تقوم بتوظيف استثمارات أجنبية كبيرة فإن درجة المخاطرة التي تتعرض لها تصبح كبيرة، هذا ما يحتم على الشركة الدولية أن تقوم بشكل مسبق بدراسات ميدانية دقيقة حول كافة المسائل المرتبطة بالإنتاج والتمويل والظروف الاقتصادية السائدة؛
- تحتاج في العادة مشروعات الاستثمار الخارجي المباشر إلى رساميل كبيرة قد تطول فترة استردادها، نظرا لأن دراسات وبناء وتشغيل المشروع والإقلاع به تحتاج إلى فترة طويلة.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تمتع الشركات والمستثمرين الأجانب ببعض القدرات الخاصة، دفعت بهم إلى ممارسة أنشطة استثمارية خارج الدولة الأم من أجل تحقيق بعض الأهداف الخاصة بها وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي:

كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم(المنشأ) سعيا منهم وراء تحقيق أهداف محددة يمكن تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي[4]:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها والتي لم يكونوا ليجدوها في بلادهم بذات التكلفة، كالنحاس، الزنك والبترول...الخ من أجل استخدامها في صناعاتهم؛

[1]- عثمان أبو حرب، " **الاقتصاد الدولي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 278.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 260- 265.

[3]- علي إبراهيم الخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 53- 54.

[4] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص ص 25- 29.

- الاستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلعة الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رخص الأيدي العاملة؛
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم أو المصادرة وزيادة الرسوم الجمركية؛
- تفادي قيام المضاربات المحلية بين المستثمر الأجنبي ومستثمري الدولة المضيفة التي تنشأ من الرسوم الجمركية وتكاليف النقل المضافة إلى تكلفة الإنتاج في ذات الدولة المضيفة؛
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمارات والإعفاءات الضريبية، وتوفير فرص استثمارية دائمة؛
- زيادة صادرات البلد المصدر.

ثانيا: دوافع الدولة المضيفة للاستثمار:

تسعى معظم الدول النامية إلى جذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس لمعالجة قصور الموارد التمويلية المحلية لديها فقط بل لتحقيق العديد من المزايا الأخرى التي تقترن بتدفقات هذه الاستثمارات، ولعل أهم هذه الدوافع ما يلي[1]:

- سد الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي: نظرا لكون معظم الدول النامية تعاني من قصور الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية الخاصة بها، خاصة موارد النقد الأجنبي نتيجة عدم استقرار حصيلة الصادرات؛
- تحسين ميزان المدفوعات: نظرا لأن معظم الدول النامية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها الخارجية، فإنها تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للإسهام في تقليل هذا العجز؛
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: يسهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن إقامة مشروعات واستثمارات جديدة عادة، وبالتالي يمثل إضافات للقدرات الإنتاجية بالمجتمع في الدولة المضيفة ما يساهم في زيادة الناتج المحلي وارتفاع معدل النمو به؛

[1] علي عبد الوهاب نجا، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص ص 45- 48.

- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات العوائد المرتفعة وتجنب تمويل المشاريع غير المربحة أو منخفضة الإنتاجية؛
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك كثيرا من الدول حجم كبير من الموارد الطبيعية لكن الطاقات الإنتاجية لا تكفي لاستغلال هذه الموارد بالصورة المطلوبة الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عضوا مكملا للطاقات الإنتاجية؛
- الإسهام في علاج البطالة؛
- نقل التكنولوجيا الحديثة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

هناك اختلاف بارز بين المفكرين والاقتصاديين في تحديد مفهوم موحد لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ولم يكن ليتوقف هذا الاختلاف عند هذا الحد بل امتد إلى حدود كيفية قيامه ومحدداته، فمختلف الآراء التي حاولت تفسير هذا الأمر لم ترتكز واقعيا على أساس موحد بل تعددت الأسس الأمر الذي فسر بروز عدة نظريات وتباينها، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا محدداته.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت محاولات النظرية التقليدية لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت هذه المحاولات إلى وضع طروحات مختلفة هدفها تحديد دوافع قيامه وتدفقه من دولة لأخرى، ويمكن عرض الطرح النظري التقليدي لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

أولا: التحليل الكلاسيكي:

التحليل الكلاسيكي يتميز بجملة من العوامل التي ينطلق منها وهي: الدعوة إلى الحرية وعدم تدخل الدولة والمنافسة التامة في السوق وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج[1]، وطبقا لهذه النظرية تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن أساس قيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان نفس السلع هو اختلاف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع بين الدولتين، وفي هذا الشأن يرى "هكشر وأولين" أن الاختلاف في التكاليف بين الدول يرجع إلى اختلاف الدول فيما يخص مدى توافر عناصر الإنتاج المختلفة فيها، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات، وهكذا ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها في الداخل بأقل تكلفة، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول[2].

ومن الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية ما يلي[3]:

- أنها لم تقدم تفسيرا لسبب توجه الاستثمارات إلى دول لا تتوافر على بعض عناصر الإنتاج؛

---

[1]- عدنان داود محمد العذاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص61.

[2]- دلال بن سمية، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة "محدداتها، آثارها وتوجهاتها"**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص ص 26، 27.

[3]- المرجع نفسة، ص ص 27، 28.

- عدم مطابقة وتعارض الواقع العملي لانتقال رؤوس الأموال مع هذه النظرية خاصة فيما يتعلق بانتقال الاستثمارات الأجنبية بين الدول المتقدمة التي تتميز بتقارب مستويات الإنتاجية وكذا معدلات الفائدة؛
- فشل النظرية في تفسير أسباب الاختلاف في التكاليف بين الدول وتجاهلها للفروق بين الدول فيما يتعلق بالمستوى التكنولوجي باعتباره عامل إنتاجي يؤثر في التكاليف والمزايا النسبية.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد):

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن هذه النظرية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد، وقد تم تقديم شرح لتحركات رأس المال الدولي أول مرة من طرف "أونيل" (1933) لتوضيح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وتم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد "ماكدوجال" (1960) وأيضا "كيمب" (1961-1964).[1]

ومن الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية ما يلي:

- لم تميز هذه النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار لابد أن تختلف فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- النموذج النيوكلاسيكي يشرح تحركات رأس المال ولكن لم يشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات، في حين لا يقوم بذلك البعض الآخر من الشركات؛
- عدم القدرة على شرح حالة حدوث الاستثمار من وإلى الدولتين (أ) أو (ب) في نفس الوقت بالإضافة إلى الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير؛
- الفشل التدريجي في التعامل مع الواقع العلمي للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبح واضحا أن هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر والتي في تطور وتغير مستمر؛

[1]- رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 38.

- قيام هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات فقد فشلت هذه الأخيرة في التعامل مع الواقع الاقتصادي لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض الطرح النظري الحديث لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

أولا: نظرية عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية

ركزت العديد من النظريات مثل نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج ونظرية عدم كمال سوق رأس المال على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر في الخارج[1]،هذه الأخيرة تبنى على أساس غياب المنافسة الكاملة في الدول النامية (المضيفة) وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية (متعددة الجنسية)[2]،لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة، وتقنيات تكنولوجية متقدمة ودقيقة بالإضافة إلى تقنيات الإدارة والتسيير الحديثة التي تملكها، والأيدي العاملة المؤهلة، مما يجعل عدم التكافؤ بينها وبين الشركات الوطنية تخلق نوعا من الميزة للشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر[3].

1- نظرية الميزة الاحتكارية:

ظهر النموذج الاحتكاري لأول مرة في تحليل "هايمرHymer" في سنة 1960، 1966، 1976 والذي يرى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، حيث أن الشركات تتجه للاستثمار في الخارج إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، هذه المزايا التنافسية تظهر في عدة أشكال منها تميز المنتجات بسبب الفجوة التكنولوجية بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، وكذا انخفاض تكلفة الوحدة بسبب إتباع نظام اقتصاديات الحجم أو بسبب التميز الإداري والضريبي ومهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة الأجنبية، وكان "هايمر" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق احتكارية، وجاء بعده "كيند لبرجر Kindleberger" سنة (1969) ليقدم أول دراسة مقارنة للنظريات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصل إلى أنه في ظل المنافسة الكاملة لن يكون هناك وجود للاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي فإن هذا الأخير لن يتحقق إلا في ظل

[1]- دلال بن سمية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2]- عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، قطر، 2001، ص 48.

[3]- عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 78.

عدم كمال السوق، ولقد تم تطوير هذا النموذج على يد "كافس Caves" ليؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم في صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة في كل من الدول المضيفة والدولة الأم، ليأتي بعده "كينكر بوكار" بفكرة الاستثمار الدفاعي كإستراتيجية دفاعية، وذلك بهدف تطوير نموذج احتكاري تتبعه الشركات متعددة الجنسيات، ولكن "كوجيما Kojima" و "أوزوا Ozowa" انتقدا النموذج الاحتكاري السابق، وأوضحا أنه لا يمثل سوى النموذج الأمريكي فقط، عكس الاستثمارات اليابانية التي تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية وتعتمد على نقل تكنولوجيا كثيفة العمالة والتي من السهل تعلمها، اقتناؤها وحتى نشرها، وبذلك يرى "كوجيما" أن النموذج الاحتكاري فشل في تحليل نوع الاستثمارات اليابانية التي لا تعتمد على مسألة احتكار السوق، كما أن هذه النظرية تؤدي إلى قيام الدولة المضيفة باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الشركات الأجنبية من هذا الاحتكار والاستقلال لقدراتها[1].

2- نظرية تدويل الإنتاج:

يعرف تدويل الإنتاج بأنه قدرة شركة ما في السيطرة على السوق الدولي ذو الهيكل الاحتكاري[2]، وترتكز نظرية تدويل الإنتاج على أسباب تفضيل الشركات الدخول إلى أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من عمليات التصدير وإبرام العقود والاتفاقيات وذلك من خلال الاعتماد على المزايا الاحتكارية والمفاهيم المرتبطة بالتكاليف التي قدمت من خلال نظرية "كواس" سنة (1937)، وترى هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، لِتُطور إلى نظرية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر على يد "بيكلي Buckley" و "كاسون Casson" عام (1976) وفكرة خلق سوق داخلي في ظل منافسة غير كاملة تم دراستها على يد كل من "هايمر" سنة (1970)، ثم كل من "كافس، فرنون، وريجمان"، وتؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، ومن مميزاتها أنها مبنية على افتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تنمو اعتمادا على استبدال السوق الخارجي مكان السوق الداخلي[3]، وكذا حماية أسرارها عن طريق الاحتفاظ بأحد الأصول مثل المعرفة أو الخبرة والاختراعات بدلا من تسرب تلك الأصول أو بيعها للشركات

[1]- دلال بن سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 31- 34 .

[2]- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3]- دلال بن سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 35، 36.

الأخرى في الدول المضيفة، وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة تدويل الإنتاج ليست قليلة التكلفة، لأنها تخلف مشكلات متعلقة بالسيطرة[1].

3- نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

تنسب هذه النظرية إلى "ألبير Alber" الذي يرى بأن الشركات تنتقل من بلدانها الأصلية ذات العملة القوية للاستثمار في البلدان ذات العملة الضعيفة، وبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما ازدادت عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة[2].

ثانيا: نظرية توزيع المخاطر

ركز "كوهين" في دراسته سنة (1975) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه العملية تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، فقد أكد "كوهين" مقدرة هذه الأخيرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في الخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها والتي تتم من خلال توزيع الأنشطة، الذي ينتج عنه اختلاف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى من خلال الاستثمار في دول متعددة وغير مرتبطة مع بعضها البعض، أو مع اقتصاد الدولة الأم ومتباينة من حيث اقتصاداتها، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هو القصور في إعطاء تفسير مقنع لأسباب قيام الشركة بالاستثمار غير المباشر في عملية توزيع المخاطر، بالإضافة إلى كون الأسواق مترابطة خاصة في الوقت الحاضر يجعل من توزيع أنشطة الشركة في العديد من الدول أمرا غير مجديا[3].

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتوج (نظرية ريمون فرنون 1966)

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتوج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلع من الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤدي الواقع العملي

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص40.

[2]- دلال بن سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 ،37.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 37- 39 .

والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص[1].

ولكي نفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي مر بها وهي كالآتي[2]:

1- مرحلة الإنتاج (الظهور) والبيع في السوق المحلي: من المتعارف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلى نخبة الأغنياء، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب عليها.

2- مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها التنافسية، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج، مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل تحسين الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل بالإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة.

3- مرحلة نضوج السلعة: في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراءه وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج، حيث تبدأ بتطوير استراتيجياتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع في أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تتفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة باتت تفرض قيود حماية مثل الرسوم الجمركية والضرائب...إلخ، من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية لفروع في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة الأجنبية واردا وحتميا واحتمال بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا.

[1]- فليح حسن خلف، "**التمويل الدولي**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 182.

[2]- علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 165، 166.

4- مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية ، وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل لم تصل السلعة إلى أسواقها، وفي الوقت نفسه تسعى الشركة إلى اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالاستراتيجية الهجومية.

الشكل رقم (01) يوضح دورة حياة السلعة ومراحل تطورها

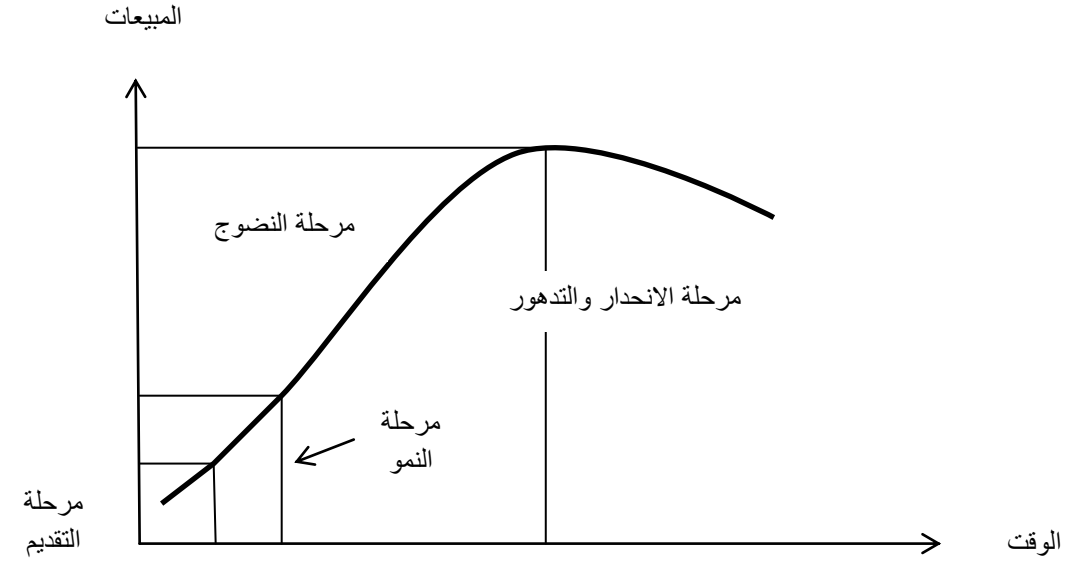

المصدر: علي عباس،"**إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص168.

ومن الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتوج ما يلي[1]:

- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالضرورة حصيلة المراحل الكاملة من دورة حياة المنتج، وكمثال الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول، فهذا النوع من الاستثمارات لا يقتضي الاستثمار داخل الدولة الأم في البداية بل تكون بداية الشركة في الدولة المضيفة وبالتالي قد تنطبق هذه النظرية على مراحل معينة في قطاعات أخرى مثل المنتجات الغذائية، ولكن الأشكال الأخرى مثل التنقيب عن البترول أو السياحة فلا يمكن أن تثار بشأنها هذه النظرية؛

[1] دلال بن سمية مرجع سبق ذكره، ص ص 42، 43.

- في الكثير من الحالات فإن التسويق الجيد من الممكن أن يؤدي إلى مد حياة المنتج وإن كان لهذه النظرية مجال من التطبيق، فإن قوتها في تفسير الاستثمار المباشر تنحصر في الصناعات ذات الابتكارات العالية مع قصر الدورة حتى بالنسبة لهذه الصناعات.

رابعا: نظرية الموقع والموقع المعدلة

إن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية...إلخ الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات أو بمعنى آخر أنها ترتكز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسية في الدول المضيفة، أو كما يرى "باري" أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة، التي ترتبط بالعرض والطلب ويضيف "دينج" أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... إلخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق[1].

أما نظرية الموقع المعدلة فهي تستند إلى حد كبير على النظرية السابقة أي أنها تتماثل معها، ولكنها تجري تعديلا عليها، وإضافة عوامل أخرى إلى ما سبق[2]، وقد عدلت من طرف "روبوك وسيموندس" وأطلق عليها بنظرية الموقع المعدلة حيث يمكن تلخيص تلك العوامل في الجدول التالي:

[1]- عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 402، 403.

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 184.

جدول رقم (01): العوامل الشرطية والدافعية والحاكمة للاستثمارات

العوامل الشرطية	الأمثلة
أ- خصائص المنتج السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة، خصائص العملية الإنتاجية.
ب- الخصائص المميزة للدول المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية والاقتصادية.
ج- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى	تظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الإنفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.
العوامل الدافعة	الأمثلة
أ- الخصائص المميزة المشتركة	مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية، أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب- المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية
العوامل الحاكمة	الأمثلة
أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية
ب- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم

المصدر: عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، مطبعة ومكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص ص405، 406.

يتضح من خلال الجدول أن: هذه النظرية قد أشارت إلى العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر التي ترجع إلى الدولة الأم من خلال الضمانات والحوافز التي تضمنها الحكومة الأم لتشجيع الشركات الوطنية على إقامة مشاريع استثمارية.

ومن الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع المعدلة: أنها تعتبر ملخص للنظريات السابقة من خلال كثرة العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي فإن كثرة هذه العوامل قد يصعب على الشركات متعددة الجنسيات اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمارات وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة[1].

خامسا: النظرية الانتقائية

ترتكز هذه النظرية على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لـ "جون دنينج"، حيث كانت نيته توفير إطار علمي يمكن من خلاله تحديد وتقييم العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي للإنتاج بالخارج كذلك أسباب نمو هذا الإنتاج، فلقد قام "دينينج" بالتقاط أفكار من مجالات متعددة وتجميعها في نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا أطلق عليها بالنظرية الانتقائية[2]، حيث افترض ضرورة توفر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[3]:

- **مزايا الملكية**: أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة بالإضافة إلى مزايا الحجم؛
- **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية**: يمكن للشركة المستثمرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يكون هذا الاستخدام الداخل في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع، التأجير والترخيص؛
- **مزايا الموقع**: أو المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة، بالإضافة إلى الحوافز الاستثمارية المختلفة.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد[4]:

- كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل، وهو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف حجة النظرية وصحة تفسيراتها؛

[1]- عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 71.
[2]- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[3]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[4]- عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 89- 90.

- الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية من الأحداث التي تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية؛
- من الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة، ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي، وكذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة والنامية التي لا تهتم بالبيئة وحماية الطبيعة.

سادسا: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين "كوجيما" و "أوزاوا" الذين حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية، تكنولوجية، تختلف عن نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث طوروا نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، فالمدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية "كوجيما" تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد برهن "كوجيما" على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، أما الاستثمارات اليابانية فهي تشجع على خلق قاعدة تجارية بسبب حزمة المهارات التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة؛ كما حاول الاقتصادي "تسورومي" تفسير مدى فاعلية المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية، وتوصل إلى أن المسيرين في النموذج الأمريكي ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بخلاف النموذج الياباني الذي يركز على إشراك جميع الأطر المتوسطة والعليا في صياغة القرارات الاستراتيجية وتحديد الأهداف على المدى البعيد، كما أشار "تسورومي" إلى أن النموذج الياباني يعتمد على أهمية العلاقات الدقيقة والوطيدة بين الموردين والغرف التجارية اليابانية[1].

ومن الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية هي أنها تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها، وقصورها في وضع مفهوم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كونه يعتبر نموذجا نيوكلاسيكي غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي على مستوى الرفاهية[2].

[1] دلال بن سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 49- 51.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 58، 59.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي مفهوم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل كبير على اتجاهات تدفقات هذا النوع من الاستثمارات، ويمكن أن ترتبط هذه المحددات بالمستثمر الأجنبي والدولة الأم، و هناك بعض المحددات التي يمكن للدولة المضيفة السيطرة عليها حيث تسعى لتوفيرها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره الاستثماري بناء على محددات منها[1]:

- **معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار.
- **سعر الفائدة:** يعتبر محددا رئيسيا الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة، والعكس صحيح؛ أي أنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.
- **التسويق:** يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعدد الجنسية على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانية تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.
- **تكاليف الإنتاج:** يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
- **القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات، هذه التكنولوجيا التي تفتقر إليها الدول المضيفة هي الدافع الذي يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 64، 65.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم

يمكن إيجاز أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم فيما يلي[1]:

- رغبة الدول الأم في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها وتحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم، وأيضا معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائد المحقق من الاستثمار؛
- رغبتها في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي زيادة على نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، وبالتالي يسهل احتواؤها؛
- فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية؛
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو المساعدات حتى تتم عمليات الاستحواذ والتصدير بينها.

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدول المضيفة

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية[2]:

- **العوامل الاقتصادية:** من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات.
- **توفر الموارد:** وقد تكون هذه الموارد طبيعية (بترول، غاز، مياه) وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما جودته وكفاءته أيضا)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض)
- **وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية:** حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل: النافتا والاتحاد الأوروبي والأوبيك أن تأثير الاتحادات شديد الإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
- **وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر:** إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار

[1] المرجع نفسه، ص ص 65، 66.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 98- 107.

- **النظام التجاري للدولة المضيفة:** إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية، فإن الشركة الدولية ستفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار.

بالإضافة إلى المحددات السالفة الذكر هناك من الاقتصاديين من يضيف محددات أخرى وهي على درجة كبيرة من الأهمية نذكر منها:

- **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محددا جد مهم لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح، ونستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومقياس عدد السكان، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع والخدمات وبارتفاع عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات متعددة الجنسيات[1].
- **البنى التحتية:** تعد البنى التحتية محددا تقليديا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر إذ أنها تعطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ وسكك الحديد وأنظمة الاتصالات والمؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية والخدمات القانونية، حيث تكون البنية التحتية عقبة وفرصة في الوقت نفسه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولأغلبية الدول منخفضة الدخل يشار إليها كقيد رئيس وإلى إمكانياتها في جذب لاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتم السماح لحكومات الدول المضيفة بالاشتراك بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر في قطاع البنى التحتية[2].
- **التشريعات الضريبية:** هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمار، بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرا إيجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة، وهناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها، وتكون الحوافز الضريبية

[1]- عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

[2]- بهاء أنور حبش، **"تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر"**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الحادي عشر، جامعة تكريت، العراق، بغداد، 2008، ص 102.

الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في ضوء إعفاء أو تخفيض في الضريبة، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه الاستثمارات[1].

- **المحددات السياسية:** للاستقرار السياسي في أي بلد تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية بأنواعها، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع على أساس درجة الاستقرار في البد، ويفرق المستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الديكتاتوري، ويرى المستثمرون في الدول النامية نوعين من النظم السياسية الأول يكون جاذبا للاستثمار، أما النوع الثاني فهو طارد له وكثيرا ما يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد، ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار، كما قد يلجأ إلى تغيير سياساته باستمرار، لذلك يفضل المستثمرون نظما سياسية مستقرة[2].
- **المحددات القانونية والتشريعية:** تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها[3].

[1]- عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص 258.
[2]- علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 175.
[3]- المرجع نفسه، ص 176.

المبحث الثالث: حوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و معوقاته

تتنافس الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتقديم جملة من الحوافز للدول المضيفة، وفي مقابل الحوافز التي يحصل عليها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك جملة من العراقيل تحول دون انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

المطلب الأول: الحوافز التمويلية والضريبية الممنوحة لاستقطاب الاستثمار المباشر

ليس هناك تعريف موحد لما يشكل "حافزا للاستثمار" فهو عبارة عن القوى المحركة التي تحث على بذل المزيد من المال والجهد لتنمية وزيادة الأموال بإنتاج المزيد من السلع والخدمات بهدف إشباع النقص في حاجات ورغبات الإنسان[1]، حيث تحظى الشركات متعددة الجنسيات أو فروعها في العديد من الدول بنفس المعاملة التي تتمتع بها الشركات الوطنية فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية، وتوزيع الأرباح أو تحويل العملات الأجنبية أو إدخالها والتسهيلات، وعادة ما تلجأ الدول إلى عرض حوافز مالية للمستثمرين الأجانب والشركات الدولية والشركات متعددة الجنسيات لجذبها في صناعات معينة بهدف تطويرها، أو في قطاع الصناعات التصديرية، أو يتضمن الاستثمار نقل التكنولوجيا والمعرفة[2]، وعادة ما تستعمل الحكومات فئات رئيسة من الحوافز من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه أكثر وهي:

أولا: الحوافز التمويلية

يتضمن هذا النوع من الحوافز قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل على شكل ضمانات استثمارية، قروض مدعومة، أو على شكل مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات[3]، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي[4]:

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها؛

---

[1] حسين بن هاني، "**حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلام** "، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 60.

[2] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[3] – باسم حمادي الحسن، "**الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها على تنمية الاقتصاد**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 78.

[4] – زيدان محمد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص 120.

- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

ثانيا: الحوافز الضريبية(المالية)

وتهدف بشكل أساسي إلى إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي استنادا إلى تخفيضات الضريبة أو خصمها، إذ ترتبط بعض المحفزات بكل الإجراءات الضريبية المطبقة على الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة، ويمكن سرد هذه الحوافز فيما يلي[1]:

- الحوافز المتعلقة بالأرباح: خفض المعدل القياسي للضريبة، خفض معدل الضريبة على دخل الشركات، السماح بالخسائر المتحققة أثناء العطل لتنزل من الربح المحقق؛
- حوافز متعلقة باستثمار رؤوس الأموال: السماح بتسريع الاندثار للاستثمارات وإعادة الاستثمارات؛
- حوافز متعلقة بالمبيعات: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات؛
- حوافز متعلقة بالاستيراد: إعفاءات جمركية على رؤوس الأموال العينية والمعدات أو المواد الأولية والأجزاء والوسائل المتعلقة بعملية الإنتاج، واعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المؤداة على المعدات واللوازم المستوردة؛
- حوافز متعلقة بالتصدير: إعفاءات ضريبية على الصادرات، و رد رسوم المعاملة الضريبية التفصيلية لإيرادات الصادرات، وخفض الضريبة للدخل بالنسبة للأنشطة الخاصة المدرة للعملة، منح اعتمادات ضريبية على المبيعات الداخلية في مقابل أداء الصادرات، منح اعتمادات ضريبية على الدخل بشأن صافي المحتوى المحلي من الصادرات؛
- حوافز مستندة إلى نفقات معينة أخرى: خفض الضريبة على دخل الشركات على أساس النفقات المتعلقة بأنشطة التسويق والترويج مثلا؛
- حوافز متعلقة بالقيمة المضافة: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات أو منح اعتمادات على أساس صافي المحتوى المحلي للنواتج؛
- خفض ضرائب المغتربين.

[1]- سرمد كوكب الجميل، "**التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات**"، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 231.

المطلب الثاني: حوافز التنظيم و خدمات الدعم والامتيازات

تقوم العديد من الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركات الأجنبية امتيازا فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزا احتكاريا في السوق كما قد تكون في صور الحماية من منافسة الواردات ويمكن تلخيص ذلك بما يلي[1]:

أولا: حوافز التنظيم وخدمات الدعم:

ومن أهم حوافز التنظيم بشكل عام هو تخفيض المقاييس المعمول بها في مجال البيئة أو الصحة أو السلامة أو العمل، وأيضا الإعفاء المؤقت أو الدائم من الامتثال للمقاييس المعمول بها، بالإضافة إلى النص على شروط التثبيت التي تتضمن عدم تعديل القوانين الحالية بما يضر مصلحة المستثمرين، أما خدمات الدعم فتتجسد في:

- تخصيص هياكل أساسية مدعومة : كهرباء، اتصالات سلكية ولا سلكية، نقل، هياكل أساسية، محددة بأقل من الأسعار التجاريةّ؛
- خدمات مدعومة، منها المساعدة في تحديد مصادر التمويل، تنفيذ المشاريع وإدارتها، إجراء الدراسات الاستثمارية، تقديم معلومات عن الأسواق، وجود المواد الأولية واللوازم للهياكل الأساسية، إسداء المشورة بشأن عمليات الإنتاج وتقنيات التسويق.

ثانيا: الامتيازات السوقية و امتيازات المبادلات الخارجية:

وتشمل الامتيازات السوقية كل من العقود الحكومية التفضيلية والعمل على إغلاق السوق لمنع المزيد من الدخول، أو منح حقوق احتكارية والحماية من منافسة الواردات، في حين تشمل الامتيازات في المبادلات الخارجية المعاملة الخاصة فيما يتعلق بالمبادلات الخارجية، ومثال ذلك منح أسعار خاصة لصرف العملات ومعدلات خاصة لتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، وإزالة خطر تقلب العملات فيما يتعلق بالقروض الأجنبية، ومنح امتيازات لاعتمادات المبادلات الخارجية بالنسبة لإيرادات الصادرات، ومنح امتيازات خاصة بالنسبة لإعادة الإيرادات ورأس المال للوطن.

بالإضافة إلى حوافز يمكن أن تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل في خصخصة قوانين الاستثمار وتعديلها، وذلك من خلال إعادة صياغة القوانين وتعديلها، حيث تعطي مزيدا من الحرية

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للدراسات والتنمية (الأونكتاد)، "**الحوافز**"، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية، الأمم المتحدة (نيويورك وجونيف)، 2004، ص ص 7، 8.

والخصوصية أو الفردية للمشروعات الاستثمارية، بعبارة أخرى العمل على تحويل القوانين التي تمنح حقوقا متعددة للسلطات الحكومية لكي تتدخل في أعمال وقرارات المشروعات الخاصة إلى قوانين تمنع كافة أشكال الوصاية أو التدخل الحكومي في القرارات الإدارية والسياسية التي تطبقها تلك المشاريع الاستثمارية، وتكتفي بالمراقبة لمنع الانحراف أو الاحتكار أو الأضرار بالمجتمع أو البيئة المحيطة بالمشروع[1].

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل الحوافز التي يحصل عليها الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يواجه العديد من العوامل التي تعيق حركته وانسيابه والتي سنعرضها فيما يلي:

أولا: المعوقات السياسية: يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لذا فإن انعدامه يعتبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، فتعدد الأنظمة والقوانين والفساد في تطبيقها يؤدي إلى تفوق المستثمرين مما يجعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب منهم خاصة[2].

ثانيا: المعوقات القانونية: لكل دولة قوانين وتشريعات في مجال الاستثمار غير أن هذه التشريعات تعترضها مجموعة من القيود أهمها[3]:

1- القيود القانونية الضريبية:

من المتفق عليه في القانون الدولي بأن لكل دولة ذات سيادة الحق في أن تفرض ما تشاء من الضرائب أو الرسوم على الأشخاص أو الأموال الموجودة في إقليمها أو على الأرباح والدخول النابعة من مصادر داخل حدودها والسياسة الضريبية التي تنتجها الدولة المستقطبة للاستثمار في مواجهة لاستثمار الأجنبي يمكنها أن تكون سلاحا ذو حدين، فقد تكون عائقا يحول دون تدفق رأس المال الأجنبي إلى تلك الدولة، وقد تكون حافزا يشجعه على الوفود إليها.

[1]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- مدفوني هندة، مريم عمارة، سعيدي عبد الحليم، "**إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد-الفرص والقيود-**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد التاسع، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، ص 231.

[3]- دريد محمود السامرائي، "**الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 123- 130.

2- القيود القانونية على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية:

يقصد بها مجموعة القيود القانونية التي تفرضها الدولة المستقطبة للاستثمار على المدفوعات الدولية كالقيود المفروضة على حرية دخول وخروج رأس المال وقابليته للتحويل، بعبارة أخرى فإن أي تدخل من قبل الدولة في حرية تحويل عملة معينة إلى عملة دولة أخرى يعد رقابة على الصرف الأجنبي، حيث تفرض الدولة رقابة قانونية فعالة على كل المعاملات المتعلقة بالصرف الأجنبي كأن تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية، إما بشكل مباشر أو بواسطة أحد المصارف التي يرخص لها بذلك مقابل عملة وطنية.

ثالثا: المعوقات المالية والإدارية: ويتمثل ذلك خاصة في وجود منظومة بنكية يعتريها القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد ويعزى هذا القصور إلى ما يلي:[1]

- البيروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات؛
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك؛
- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك واعتماد هذه الأخيرة على ضمانات كبيرة لمواجهتها؛
- رداءة الخدمات المصرفية وتباطؤها.

رابعا: المعوقات الاقتصادية: تعد العوامل الاقتصادية عموما وبشكل خاص الاستقرار الاقتصادي للدولة عاملا حاسما ومهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي إليها إذ أن المستثمر يسعا أساسا من وراء استغلال أمواله ووحداته الإنتاجية في الدول الأخرى إلى تحقيق عوائد مجزية، ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يزاول النشاط التجاري فيها مستقرا لا تعصف به أزمات اقتصادية، بحيث يمكنه التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية والتجارية التي تعترض نشاطه لكي يستطيع التأمين منها وتجنب آثارها السلبية ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يعوق الاستثمار الأجنبي المباشر في حالتين هما[2]:

- **تخفيض قيمة العملة الوطنية:** يقصد بذلك أن تقرر الدولة تخفيض قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، أي إنقاص ما تمثله عدد الوحدات النقدية الأجنبية ومن هنا فإن هذا الإجراء يؤدي بالضرورة إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى وانخفاض قوتها الشرائية في الخارج.

[1] مدفوني هندة، مريم عمارة، سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[2] دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 133- 138.

وتلجأ الدولة إل تخفيض قيمة عملتها الوطنية فتزداد بذلك صادرات الدولة كما يؤدي من جهة أخرى إلى تقليص الاستيراد، وذلك لارتفاع قيمة العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية.

- **أثر التضخم في إعاقة الاستثمار**: يعد التضخم في الواقع ظاهرة اقتصادية تصيب الاقتصاديات المختلفة، كما أنه يعد من جهة أخرى مظهرا واضحا من مظاهر الاستقرار الاقتصادي، إذ أنه يبعث على عدم الثقة والطمأنينة ولذلك فإنه يمثل عائقا في طريق الاستثمار الأجنبي بسبب تناقص رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدولة وهجرتها إلى الخارج، حيث أن استمرار التضخم لا يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فحسب، بل والأموال الوطنية أيضا.

خلاصة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق تملك وإدارة المشروع الاستثماري، وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة يكون في أشكال مختلفة مرهونة بسياسات الدولة المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية، ويتحرك في إطار قنوات مؤسسية هي الشركات متعددة الجنسيات.

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب الظاهرة وفي هذا الإطار اتجهت معظم الدول لفتح أبوابها قصد استقطابها، وعلى هذا الأساس يجب على الدولة المضيفة أن تعمل جاهدة لتقديم جملة من الحوافز وإزالة العراقيل والمعوقات التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية

تمهيد

ظهرت المشاكل المتعلقة بالتخلف والفقر بعد الحرب العالمية الثانية الأمر الذي دفع بظهور ما يعرف باقتصاد التنمية، فقد اهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين بموضوع التنمية على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس التي ينتمون إليها، وإذا كانت التنمية قد احتلت حيزا مهما في الفكر الاقتصادي المعاصر، فإن تمويل هذه التنمية قد استثار الجانب الأكبر من الاهتمام وبلا شك أن قدرة البلدان النامية على إنجاح عملية التنمية تتوقف بصفة أساسية على ما هو متاح لها من موارد مالية.

وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في التنمية الاقتصادية باعتبارها وسيلة تمويل مهمة، حيث تعتبر عملية تهيئة المناخ الاستثماري الملائم من أهم شروط تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، والتي تطمح إلى تحقيق عدة مزايا تنموية من وراء هذه الاستثمارات لما لها من آثار إيجابية على هذه الاقتصادات.

ومن أجل التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : تمويل التنمية

المبحث الثاني : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته ومؤشراته

المبحث الثالث :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وميزته كبديل لتمويل التنمية

المبحث الأول: تمويل التنمية

تعد التنمية الاقتصادية عملية هادفة للقضاء على الفقر والتخلف في الدول النامية، فقد أصبحت من أكثر المواضيع التي يتناولها الفكر الاقتصادي، ولتحقيق التنمية لابد من توفر مجموعة من المتطلبات التي تعتبر الطريق الأمثل لتجسيدها بالإضافة إلى البحث عن سبل تمويل التنمية سواء داخليا كان أم خارجيا.

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

لابد أولا من التنويه بأن مفهوم التنمية في البداية ارتبط بالجانب الاقتصادي، إذ كان ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها نمو سريع وملموس في الدخل الوطني والدخل الفردي، ولكن التجربة العملية أظهرت بشكل عام أن الكثير من الدول النامية حققت معدل نمو مرتفع في الدخل الوطني، ورغم ذلك لم يتحسن مستوى معيشة نسبة كبيرة من أفراد المجتمع، مما أظهر أن هناك اختلاف جوهري بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[1]، ثم بدأ مفهوم التنمية في التوسع، حيث ساهمت ثلاث اتجاهات بصفة أساسية في تطور مفهوم التنمية من بعدها الاقتصادي وصولا لبعدها الشمولي، وهذه الاتجاهات هي[2]:

- المؤسسات والهيئات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي؛
- الخبراء والباحثين في الدول المتقدمة؛
- حكومات الدول النامية والمؤسسات غير الحكومية.

أولا: مفهوم التنمية

التنمية في اللغة العربية مأخوذة من النماء بمعنى الزيادة، نمى ينمي نَمِيًا ونَميا ونماءً، أي ازداد وكثر وربما قالوا ينمو نموا، وأنميت الشيء ونميته جعلته ناميا، ونمى الحديث ارتفع ونميته رفعته، ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطبا وزكيتها به، ونميتها رفعتها وأشبعتها وقودها، والنامي الناجي[3].

ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة تخضع للإرادة

---

[1]– علام عثمان، "**تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، ص 68.

[2]– محمد عدنان وديع، "**مفهوم التنمية**"، سلسلة جسور التنمية، العدد1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 1.

[3]–الطاهر سعود، "**التخلف والتنمية في ذكر مالك بن نبي**"، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996، ص 59.

البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب توجها صحيحا تسير حوله نحو الأفضل[1].

وهناك عدة تعاريف للتنمية نذكر منها:

التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة متكاملة للتغيير، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي متكامل، والتقدم نحو وضع أفضل للحياة ماديا ومعنويا[2].

وتعرف التنمية كذلك بأنها: "العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات"[3].

وهناك من يعرف التنمية على أنها: "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغة التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية"[4].

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة الحاصلة في السكان والثروات المتاحة مثلا، كما أنه الزيادة الحاصلة خلال فترة أو فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بيئة ما"[5].

ويعرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه: "زيادة الدخل القومي مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى المعيشة أو متوسط دخل الفرد"[6].

---

[1]-إبراهيم العسل، **"التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996، ص 59.

[2]- خالد محمد السواعي، **"التجارة والتنمية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 24.

[3]- إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[4]- محمد توفيق صادق، **"التنمية في دول مجلس التعاون"**، عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص 45.

[5]- أزهار سلمان هادي، **"التعليم مؤشر من مؤشرات التنمية دراسة واقع المستوى التعليمي في مصر"**، مجلة ديالي، العدد الثالث والخمسون، جامعة ديالي، العراق، 2011، ص 5.

[6]- محمد البنا، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق إشارة خاصة لتجربة دولة قطر"**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1996، ص 19.

كما يعرف بأنه: "الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، على أن تكون الزيادة في دخل الفرد نقدية مع عزل أثر معدل التضخم، وأن تكون على المدى الطويل أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب"[1].

ثالثا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

فقد عرف البعض التنمية الاقتصادية بأنها: " عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة دخل الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية وصولا إلى التقدم والازدهار"[2].

وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا على أنها: "عملية نمو الناتج القومي الإجمالي مع حصول تغييرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية وفي التشريعات والأنظمة"[3].

وكذلك تعرف بأنها: "عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، هذا الانتقال يقتضي تغييرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة، وفي البنيان الثقافي الملائم لهذه الأساليب"[4].

وكخلاصة لما سبق من تعاريف يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي عملية تحول وتغير اقتصادي واجتماعي وسياسي طويلة المدى، تهدف إلى تطوير الاقتصاد من خلال زيادة الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد منه، ما يوفر حياة الرفاهية لأفراد المجتمع إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي الانتقال من التخلف إلى التقدم.

ويمكن التفرقة بين النمو والتنمية في عدة جوانب أهمها[5]:

- التنمية فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واع، يدخل فيه الإنسان كعنصر مقرر ومنتج، بينما النمو تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار؛
- التنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بينما النمو هو تراكم كمي؛

[1]–أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 63.

[2]– علي جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع...العوائق...سبل النهوض**"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 4.

[3]– مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 125.

[4]– عمرو محي الدين، "**التخلف والتنمية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1975، ص 210.

[5]– إبراهيم مشورب، "**التخلف والتنمية دراسات اقتصادية**"، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص 154.

- التنمية هي الإطار العام والضروري للنمو، فالنمو بمثابة الهيكل العظمي لانتصاب جسم التنمية؛
- التنمية هي مشروع شامل ومتكامل لذلك فهي تغييرات سياسية وثقافية واقتصادية، في حين أن النمو لا يتطلب مثل هذه التغييرات؛
- في التمييز بين النمو والتنمية يقول الدكتور سعد حسين فتح الله: "إن التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما، فالنمو التلقائي يحصل مع مرور الزمن أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة".

ولتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من توفر عدة متطلبات أساسية من أبرزها:

- **تراكم رأس المال**: يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار، والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، حيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، فجوهر تراكم رأس المال يكمن في الحقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ويمكنه من تحقيق معدلا عاليا من النمو[1].
- **الموارد البشرية**: تلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية، كون الإنسان غاية التنمية، فهذا يعني أن الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستوى معيشة الإنسان من خلال الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فهذا يعني أن عملية التنمية توضح وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية دون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها[2].
- **الموارد الطبيعية**: اختلفت الآراء حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية، ومدى أهمية هذا المفهوم من عدمه في تحقيق التنمية، وبالرغم من أهمية هذا المستلزم إلا أن البعض يرى أن هذه الموارد ليست ذي أهمية كبيرة في إحداث التنمية، ويستدلون على ذلك بأن الكثير من الدول المتخلفة رغم امتلاكها الكم الهائل من الموارد الطبيعية إلا أنها مازالت تعاني من التخلف بينما بعض الدول المتقدمة كاليابان مثلا لا تمتلك منه شيئا، ولعل الأمر المتفق عليه بين الكتاب الاقتصاديين بأن توافر هذا المقوم يلعب دورا هاما في

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134، 135.

[2]- فليح حسن خلف، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 192.

المراحل الأولى من التنمية وذلك من خلال استغلالها وتصديرها وإنفاق العائد منها على إحداث وتطوير التنمية في جميع المجالات الأخرى[1].

- **التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:** تمثل التكنولوجيا المعرفة العلمية التي تستند على التجارب والنظريات العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع، والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، أما التقدم والتغيير التكنولوجي يعني تغييرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج والتغيير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد ولتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير تكنولوجي من أجل توسع الطاقات الإنتاجية ولتشغيل هذه الطاقات، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج، وفي زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية، هذه الزيادة قد تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج[2].

المطلب الثاني: مفاهيم حول تمويل التنمية

مما لا شك فيه أن نجاح العملية التنموية متعلق بمدى توفر الموارد المالية اللازمة لمواجهة المتطلبات التنموية المتعددة، وعلى هذا الأساس فإن تعبئة مختلف مصادر تمويل التنمية يشكل أولوية قصوى يجب أن تعمل على تحقيقها كل دولة من أجل استمرارية العملية.

أولا: مفهوم التمويل

يعرف التمويل بأنه: "كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطة به واتجاهات السوق المالي"[3].

ويعرف أيضا على أنه: "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية"[4].

---

[1]- هشام مصطفى الجمل، **"دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الأساسي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 53، 54.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 141،142.

[3]- حميد محمد عثمان إسماعيل، **"التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995، ص 16.

[4]- معراج هواري، حاج سعيد عمر، **"التمويل التأجيري"**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2013، ص 15.

كما يقصد به أيضا: "توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات"[1].

مما سبق يمكن صياغة التعريف التالي:

التمويل هو حصول الأفراد أو الشركات على الأموال من مصادر تمويل مرخصة، قصد إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

ثانيا: أهمية التمويل

تكمن أهمية التمويل في توفير الموارد والإمكانيات المالية لمن يطلبها بهدف تلبية احتياجاتهم وذلك وفقا لما يلي[2]:

- **بالنسبة للمؤسسة:** كل مؤسسة في حاجة دائمة للموارد المالية من أجل الاستمرار والتطور، إذ أن هدف كل مؤسسة هو البقاء والربح ولا يمكن ضمان ذلك إلا عن طريق التطور الدائم وتوسيع المشاريع القائمة، وبما أنه لا يمكن لأي مؤسسة مهما كان حجمها توفير هذه الموارد ذاتيا، فقد جاءت أهمية التمويل باعتباره شريان العمل الاستثماري الذي يتيح للمؤسسة تمويل استثماراتها ونشاطها الاستغلالي.
- **بالنسبة للدولة:** تكمن حاجة الدولة الملحة للتمويل خصوصا في ما يتعلق بالعملية التنموية، فكما هو الحال بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تخلف اقتصادي من جهة وعائق قلة الموارد المالية من جهة أخرى، وهو ما يجعل اعتماد الدول النامية على مختلف أساليب التمويل أمرا مهما ومبررا، وذلك لمجابهة متطلبات العمليات الاستثمارية من خلال النقاط التالية:
  - تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
  - تمويل استثمارات المشاريع الكبرى والمنشآت القاعدية؛
  - تمويل عجز ميزانية الدولة؛
  - تمويل العجز في الأنظمة الاجتماعية؛
  - تمويل عجز المؤسسات العامة.

[1] –طارق الحاج، **"مبادئ التمويل"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 21.

[2] – فاتح أحمية، أعمر بولحية، **"تعبئة الإرادات الضريبية كخيار استراتيجي لتمويل التنمية"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018، ص ص 3، 4.

- **بالنسبة للفرد:** كما هو معلوم فإن الهدف الأساسي لأي عملية تنموية هو تحسين مستوى معيشة الفرد وتحقيق رفاهيته، ومن هنا فإن كل الأهداف المرجوة من خلال مختلف العمليات التمويلية تصب كلها في إطار خدمة مصلحة الفرد والمجتمع وذلك من حيث:
  - توفير الهياكل الضرورية لرفاهية الأفراد؛
  - تحسين الظروف الصحية للأفراد؛
  - توفير مختلف السلع والخدمات المطلوبة من الأفراد؛
  - تحسين ظروف التعليم وتطوير منهج الدراسة والتدريب؛
  - المساهمة في الحد من البطالة من خلال مناصب الشغل المتوفرة نتيجة تمويل المشاريع الاستثمارية.

ثالثا: تمويل التنمية

التنمية تتطلب في أولى مراحلها توفير قدر كافي من الموارد المالية التي تمكنها من تمويل احتياجاتها في مختلف القطاعات، حيث يمثل الافتقار إلى رؤوس الأموال أهم عقبة تواجه الدول النامية نحو المضي قدما في المسار التنموي، ولذلك فإن البحث عن الموارد اللازمة لتمويل البرامج التنموية يشكل أولوية قصوى وشرط أساسي لتحقيق التنمية، ومن هنا تأتي أهمية تمويل التنمية باعتباره يمثل إجمالي التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لدعم البرامج التنموية من أجل تحسين مستوى معيشة الأفراد، وعليه يمكننا إعطاء تعريف شامل لمفهوم تمويل التنمية من خلال كونه يعبر عن[1]:

- توفير المصادر المالية اللازمة والملائمة لتحقيق الأهداف التنموية؛
- التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وتحقيق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

[1]-المرجع نفسه، ص4.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية

تحتاج عملية التنمية للموارد المالية بشكل مستمر من أجل ضمان استدامتها، وعلى هذا الأساس تصبح العلاقة بين التنمية والموارد المالية علاقة وثيقة تستند بشكل كبير على العلاقة القائمة بين الاستثمار والادخار، وتقسم مصادر تمويل التنمية إلى نوعين، مصادر داخلية (المحلية) ومصادر خارجية.

أولا: المصادر الداخلية للتمويل: تنقسم المصادر الداخلية إلى:

1- **الادخار الاختياري:** وهو ذلك النوع من الادخار الذي يقبل عليه الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بطريقة طواعية وبمحض إرادتهم، ويتمثل في[1]:

- **مدخرات القطاع العائلي:** ويتمثل في الفرق بين الدخول الفعلية الموزعة بعد خصم الضرائب المباشرة والإنفاق الخاص على الاستهلاك، ويتخذ هذا القطاع عدة صور نذكر منها:
  - **الاستثمار المباشر:** ويمثل هذا النوع جزءا هاما من الادخار يوجه إلى الاستثمارات البسيطة والمربحة؛
  - **المدخرات التعاقدية:** وتتمثل أساسا في التأمينات الاجتماعية والمعاشات والتأمين على الحياة والخسائر؛
  - **الأصول السائلة:** تتمثل في الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار.
- **مدخرات قطاع الأعمال:** تتحدد مدخرات قطاع الأعمال من خلال أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، والواقع أن دراستها تتسم ببعض الصعوبة نتيجة لعدم توفر كم كافي من المعلومات والبيانات الخاصة بهذا القطاع، لذلك من الضروري تقسيم قطاع الأعمال إلى قطاع أعمال خاص وقطاع أعمال عام.
- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** وتأتي أساسا من الأرباح التي تحققها المنشآت والشركات ويتحدد من خلال سياسة توزيع الأرباح حيث عادة ما يوجه الاستثمار في تجديد المشروع أو توسيعه مما يؤدي إلى محدودية دوره في إمداد الاقتصاد الوطني ببعض المدخرات اللازمة لعملية التنمية، ومن ناحية أخرى فإن عدم تدفق تلك المدخرات إلى سوق رأس المال كثيرا ما تعرقل فاعليته وتضعف كيانه، وإذا ما اعتمدت التنمية الاقتصادية على مثل هذه المدخرات فإن ذلك يدعم الاحتكار ويثبته، ويؤدي إلى نتائج اقتصادية وسياسية وخيمة.

[1]- محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، "**مقدمة في علم الاقتصاد**"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2006، ص ص 473- 479.

- **مدخرات قطاع الأعمال العام:** تتمثل أساسا فيما يعود للحكومة من أرباح المشروعات التي تملكها، وإن هذه الأرباح هي الإيرادات من أسعار السلع والخدمات المقدمة مطروحا منها تكلفة الحصول على مستلزمات الإنتاج، وكذا نفقات التسيير.

2- **الادخار الإجباري:** وهي ادخارات تقتطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي، وهو كما يلي:

- **الادخار الحكومي:** ويتمثل أساسا في العائدات الناتجة عن الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية[1].
- **الادخار الجماعي:** يعني ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة، ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات[2].
- **التمويل التضخمي:** هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة عن الإنتاج[3].

ثانيا: المصادر الخارجية للتمويل: وتتمثل هي الأخرى فيما يلي:

- **التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:** ومن أهم هذه المؤسسات المالية صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الهيئة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولي، تهدف هذه المؤسسات بشكل عام إلى منح قروض بأشكال مختلفة واستثمارات تقنية للدول التي تحتاج إليها[4].

[1]- محمد فوزي أبو السعود، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 347.
[2]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 297.
[3]- عرفان تقي الحسيني، "**التدويل الدولي**"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 46.
[4]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 199.

- **الاستثمار الأجنبي:** ويتمثل في استثمار موارد أجنبية في البلاد النامية، ونفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وذلك كما يلي[1]:

- يكون الاستثمار مباشرا إذا أقام المستثمر الأجنبي المشروع الإنتاجي وامتلك رأسماله وتولى إدارته؛
- يكون الاستثمار غير مباشر عندما تكون العملية مجرد شراء أسهم في المشروعات القائمة وهذه المشاركة في رأس مال هذه المشروعات لا تعطي حق المشاركة في الإدارة.

- **المعونات والإعانات الأجنبية:** تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية أو معونات فنية[2].

[1]- جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 299.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته ومؤشراته

من أجل أن تحقق العملية الاستثمارية الأهداف المرجوة فإن قرارات الاستثمار محكومة بالكثير من الشروط الصارمة التي لا يمكن إغفالها والتي تشكل ما اصطلح على تسميته مناخ الاستثمار وله العديد من المكونات ويتم قياسه بمجموعة من المؤشرات.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل تدريجيا على توليفة مركبة من العوامل المؤثرة وسيتم عرض ذلك فيما يأتي:

أولا: تعاريف لمناخ الاستثمار

هناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

يشير مناخ الاستثمار إلى: "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهاتها وتوجهاتها"[1].

وعرف بأنه: " مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعد هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة، يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار"[2].

ولذلك يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة بعضها متعلقة بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، وبشكل عام يمكن ادراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب بأمرين هامين

[1]– محمد نصر الدين الدرملي، "**إدارة الاستثمار الأجنبي**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 176.

[2]– ريحان الشريف، هوام لمياء، "**تحليل واقع ومناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة القدس، فلسطين، ديسمبر، 2014 ص 343.

هما الأول إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر[1].

ومما سبق نستخلص التعريف التالي:

مناخ الاستثمار هو مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على العديد من الأبعاد والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، ويعبر عن السياسات الاستثمارية في البلد المضيف، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرار الاستثماري والتي تستهدف تقوية الحوافز وإزالة العقبات.

ثانيا: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار

هناك عدة عوامل تحول دون تحسين مناخ الاستثمار من بينها[2]:

- **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحوافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، وضوح استقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.
- **تقييد حرية انتقال رؤوس الأموال:** حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج، إلى أحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.
- **صعوبة الحصول على الائتمان:** تعتمد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص، والذي يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم بشروط اقتصادية.
- **انخفاض كفاءة البنية الأساسية:** حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع)، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.
- **عدم وضوح الهيكل الضريبي:** مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.

---

[1] عسلي نور الدين، بن محاد سمير، "**دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية لتجربة تركيا**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي06 و07 ديسمبر 2017، ص 3.

[2] مدفوني هندة، مريم عمارة، سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 229، 230.

- **انخفاض كفاءة العمالة:** يمثل انخفاض كفاءة اليد العاملة حتى ولو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو يفسر أسباب عدم قدرة الدول الفقيرة التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة لجذب الاستثمارات على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بها.
- **عدم الانفتاح الاقتصادي:** وهو ما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.
- **تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار:** مما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.
- تعقد الإجراءات الإدارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر، بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الاستثمار.
- عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار في العديد من الدول، وخاصة الدول النامية.
- عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف مكونات مناخ الاستثمار على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته، لكنها تخرج عن سيطرته، وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة[1]، ويتكون المناخ الاستثماري من:

أولا: المناخ السياسي والأمني

يعتبر المناخ السياسي والأمني شرطا أوليا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، ويرتبط بالاستقرار السياسي، بما يعرف "بالفساد السياسي" الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وانعدام الشفافية، مما

[1]- هند سعدي، "**أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية للفترة (1980-2014)**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2016-2017، ص 40.

يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها[1]:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، درجة الوعي السياسي لديها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

ثانيا: المناخ الاقتصادي

يمثل الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتكون من[2]:

1- مستوى النمو الاقتصادي: وذلك من خلال:

- معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة؛
- معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال؛
- نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (بترول، غاز، معادن) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (السياحة، الهجرة الخارجية) في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي.

2- مستوى الاستقرار الاقتصادي: ونقصد به الاستقرار الداخلي مقاس بمعدل التضخم ومعدل البطالة، وعجز الميزانية والاستقرار الخارجي مقاس بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

3- هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية: حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي وأيضا النفقات والإيرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما كانت سيئة أدت إلى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]- منصوري الزين، **"تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 91، 92.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 92، 93.

ثالثا: المناخ القانوني والتشريعي والأوضاع الإدارية

إن القرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية، أو بالتعاون مع موردين، أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف، وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي خاصة الاستثمار، وفي هذا الصدد فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحيانا تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر، أضف إلى ذلك أن وجود قوانين واضحة للملكية والحقوق يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها، يعتبر أمرا لا غنى عنه في أي قرار اقتصادي وعليه يفترض الاستقرار القانوني والتشريعي احترام عدم تعريض المستثمرين لقوانين مفاجئة تخل بحساباتهم الاقتصادية، ولكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة، بل يعني فوق ذلك فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه تطبيقا سليما، ومدي توافر نظام قضائي عادل وفعال، كذلك سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية وبتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها[1].

رابعا: المناخ الاجتماعي

يتمثل في مجموعة من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر أو العكس وتتمثل هذه العوامل في[2]:

- **درجة تماسك الجبهة الاجتماعية:** لتحقق الاستقرار وتنمية الجبهة الاجتماعية يتطلب من الدولة منح أولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، كما أن مخالفة القانون يرتبط غالبا بالتهميش واللامبالاة، وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطا منفرا للاستثمار بصفة عامة وللاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ومنه فإن توفير الأمن الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين الأفراد في المجتمع الواحد وإيجاد نوع من الاستقرار الاجتماعي، هو من المتطلبات الأساسية لإيجاد مناخ استثماري ملائم.
- **العناصر الديموغرافية:** التي تصف السكان في كل بلد بخصائص معينة لها أثر كبير على الأسواق والممارسة في كل بلد، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني، حجم الأسرة والمستوى التعليمي.
- **العناصر السلوكية:** هناك قواعد سلوكية في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لآخر، وأهم هذه العناصر ممثلة في الانتماء

[1]- هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

[2]-المرجع نفسه، ص 42.

إلى الجماعات المتطلعة إلى العمل وأهميته، الاعتماد على النفس أو على الآخرين، ثم النظرة الدينية والعقائدية للأمور.

المطلب الثالث: المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار

تعتبر المؤشرات الخمس الدولية المتعلقة بتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه وفي هذا المطلب يتم التطرق إلى كل مؤشر بنوع من التفصيل.

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية

تعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأموال وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة، كما أن مؤشر الحرية الاقتصادية يعطي صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد حيث يأخذ في عين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القوانين، وقد ازدادت أهمية هذا المؤشر لما يخلقه من انطباع إيجابي عن البلد فهو يدعم عمليات الترويج لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995 ويستخدم لقياس درجة التطبيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضعية موازنة الدولة وخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية خاصة مؤشر التضخم، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار،

[1]- أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، **"دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001"**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2015، ص 191.

وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية وأنشطة السوق الموازية)[1]، وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية ويحتسب بأخذ متوسط هذه المؤشرات كما يلي[2]:

- (80-100) وجود حرية اقتصادية كاملة؛
- (70-79,9) وجود حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (60-69,9) وجود حرية اقتصادية متوسطة؛
- (50-59,9) وجود حرية اقتصادية ضعيفة؛
- (0-49,9) انعدام الحرية الاقتصادية.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمي الصادر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum منذ 1979 والذي طور ليصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، حيث يهدف إلى قياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (5 سنوات)، ويتضمن مؤشر التنافسية العالمي ثلاث محددات رئيسية متمثلة في محدد المتطلبات الرئيسية ومحدد محفزات الكفاءة، ومحدد عوامل الابتكار والتطوير، حيث يشمل محدد المتطلبات الأساسية على المحاور التالية: المؤسسات والبنية التحتية، محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، محور الصحة والتعليم الأساسي، أما المحدد الثاني للمؤشر يتمثل في محفزات الكفاءة ويتكون من محور التعليم العالي والتدريب، محور كفاءة السوق، محور كفاءة سوق العمل، محور تطور الأسواق المالية، محور الجاهزية التكنولوجية ومحور حجم السوق، في حين يتكون المحدد الثالث والمتمثل في محدد عوامل الابتكار والتطوير من محور مدى تطور بيئة الأعمال ومحور الابتكار[3].

[1]- محمود علي الشرقاوي، **"النمو الاقتصادي وتحديات الواقع"**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 126.

[2]- عمار زيتوني، خديجة تافساست، **"مؤسسات تقييم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن للفترة (2009-2014)–"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 09،10 ديسمبر، 2014، ص 74.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 75، 76.

ثالثا: مؤشرات قياس المخاطر القطرية

سنتعرض إلى مؤشرات قياس المخاطر القطرية التالية:

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر عن مجموعة (B.R.S)شهريا من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويتضمن دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقييم المخاطر السياسية (ويشكل 50% من المؤشر المركب ككل) ومؤشر تقييم الخاطر المالية (25%) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (25%)، ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات (من 0 إلى 49,5 نقطة تمثل درجة مخاطرة مرتفعة جدا) والدرجات (من 50 إلى 59,5 نقطة تمثل درجة مخاطرة مرتفعة) والدرجات (من 60 إلى 69,5 نقطة تمثل درجة مخاطرة معتدلة) والدرجات (من 70 إلى 79,5 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة) والدرجات (من 80 إلى 100 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة جدا) وهذا يعني أنه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة[1].

2- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

صدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (Compagnie Française le commerce Extérieur d'assurance pour « COFACE »)، حيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدي تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ، ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في عمليات قصيرة المدى[2].

[1]- محمود علي الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 131، 132.

[2]- ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سبق ذكره، ص 345.

وتصنف الدول حسب هذا المؤشر إلى مجموعتين رئيسيتين[1]:

- درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربع مستويات:

(A1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

(A2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل المدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.

(A3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

(A4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

- درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاث مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا أكبر على سجل السداد السيء أصلا.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلا.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جداً أكثر سوءًا.

رابعا: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يصدر المؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال" (Ease of Doing Business) ضمن تقرير بيئة الأعمال الذي يصدر سنويا عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي World Bank Group ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation، ويتألف هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر

[1]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005"**، الكويت، 2005، ص 176.

تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، مؤشر تصفية المشروع[1].

خامسا: مؤشر الشفافية الدولية

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا، مؤشر الشفافية أو (مؤشر النظرة للفساد) منذ عام 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار[2].

يستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 07 مؤسسات دولية مستقلة تصدر آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وآرائهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والعشرة على النحو التالي[3]:

- 0: تعني درجة فساد عالية؛
- 10: تعني درجة شفافية عالية؛
- ما بين الصفر والعشرة: مستوى متدرج من الشفافية، حيث أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما كانت تتمتع بدرجة شفافية أعلى والعكس صحيح.

[1]- لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثاني، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2012، ص ص 96، 97.

[2]- منصوري الزين، "**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص 145.

[3]- لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وميزته كبديل لتمويل التنمية

الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي، فتفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية الأخرى إدراكا للآثار الإيجابية التي يمكن أن يجنيها هذا الاستثمار والمتمثلة أساسا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية، وفي مقابل ذلك لا يخلو من الآثار السلبية.

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، فمن المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلالها على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة[1]،والعمل على تكوين الناتج الداخلي والرفع منه، والمساهمة في زيادة القدرات الاقتصادية[2]، ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي[3]:

- تبرز أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من كونه لا يشكل عبئا جامدا على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية فلقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية العالمية؛
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد الفجوات المتعلقة بالمدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، الفجوة التكنولوجية، فجوة النقد الأجنبي والفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية؛
- قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية؛
- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، فقد تكون الآثار الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدول المضيفة إيجابية، وذلك لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي؛

---

[1]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2]–محي الدين يعقوب أبو الهول، **"تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 75.

[3]– أشرف السيد حامد قبال، **"الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص27 – 30.

- وله أهمية في استغلال الموارد الهامة والطاقات والقدرات للنشاط فهو يعتبر عاملا رئيسيا للتنمية والنمو الاقتصادي حيث ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية[1].

وتبرز أهمية وجود استراتيجية للتنمية حول الاستثمار الأجنبي فيما يلي[2]:

- اعتماد الدول النامية سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح نحو الخارج مع اعتماد ضوابط أو قيود حكومية لتحقيق نظام اقتصاد سوق منظم يتلاءم مع خصوصية البلد النامي بدلا من الاعتماد على نظام التخطيط المركزي للاقتصاد الذي أثبت فشله، حيث أن سياسة الإصلاح والانفتاح توفر العديد من المزايا الاقتصادية والبيئة الاستثمارية لرؤوس الأموال الأجنبية والتقدم التكنولوجي والعمالة الماهرة؛
- اعتماد الدول النامية نظام أولويات يحقق العديد من المزايا الاقتصادية وغير الاقتصادية عند استخدامها الاستثمار الأجنبي المباشر في تنميتها الاقتصادية؛
- اعتماد التصنيع مكملا للنشاط الزراعي ومعتمدا عليه في مدخلاته، وداعما له في تطوره وتحديثه، لأن رفع إنتاجية هذا النشاط تتم باستخدام الآلات والتقنيات والأسمدة وغيرها؛
- الربط المتبادل بين قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية بخاصة بما يؤدي إلى تنشيط الصادرات التي توفر العملات الأجنبية الصعبة التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية؛
- التعامل مع التكنولوجيا وتطويرها، وذلك من خلال مراكز البحوث العلمية والتقنية واستيراد ما هو ملائم للبلد النامي؛
- إزالة عوائق التنمية الاقتصادية ذات الصبغة التعليمية والصحية والاجتماعية وتغيير ما هو معيق إبداله بما هو داعم لهذه التنمية؛
- إقام بنية تحتية للاقتصاد بخاصة في انجاز قطاعات الخزن والإسكان ومشاريع المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والطاقة الكهربائية.

[1]- منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]- عدنان مناتي صالح، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بمؤتمر الكلية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، بغداد، 2013، ص ص 365، 366.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

لم تكن العديد من الدول النامية ترحب كثيرا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع مرور الوقت تطورت هذه النظرة وأصبحت هذه الدول تسعى جاهدة لجلب أكبر عدد ممكن من هذه الاستثمارات لما لها من أهمية على مختلف المستويات، ومن البديهي أن يكون لتدفق هذا النوع من الاستثمارات آثار على اقتصاديات الدولة المضيفة.

أولا: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يحقق لاقتصاديات الدولة المضيفة العديد من المزايا، ويمكن إبراز أهم آثاره الإيجابية فيما يلي[1]:

1_الأثر على النقد الأجنبي:

وردت وجهتان متعاكستان عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي داخل الدولة المضيفة، يمكن إجمالها فيما يلي:

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة لهذه الدول، ويرجع ذلك إلى كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم كذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب وصغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري.

أما رواد المدرسة الحديثة يرون أن الشركات متعددة الجنسيات تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي بما لديها من موارد مالية ضخمة وقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة من الأموال لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة، كما تستطيع هذه الشركات تشجيع المواطنين على الادخار، بالإضافة إلى زيادة معدل التدفق وتنوع المساعدات المالية المقدمة من الدولة الأم إلى الدول النامية المضيفة.

[1] عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 440، 441.

2_ الأثر على ميزان المدفوعات

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حجم التغيرات التي تحصل في ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة قيام الشركات المتعددة الجنسيات بتحريك رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر، فالأثر الأول الذي يعكسه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة يتمثل في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي، وفي مرحلة تالية يسهم في توفير النقد الأجنبي إذ ا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية، ويحدث التحسن في هذا الميزان إذا ساهم الاستثمار المباشر في توزيع حجم الصادرات إلى دول العالم ، أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، ومن الأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية الداخلة إلى أسواق التصدير بعض النجاح من خلال ما تملكه هذه الشركات من سمعة راسخة بالجودة والمعرفة بالأسواق العالمية، وكما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمال الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال التفاعل المتبادل بين المتغيرات الكلية للاقتصاد[1].

3– الأثر على التقدم التكنولوجي

الدول التي تتوفر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية، أي أن العامل التكنولوجي محدد مهم في العملية الإنتاجية لذا فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل استراتيجي للوصول إلى ذلك في الدول المضيفة، فالدول النامية تعاني من تخلف تكنولوجي رهيب مقارنا بالدولة المتقدمة، فمواصفات التكنولوجيا بسيطة مقارنة مع الواقع، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرصتها للحصول على التكنولوجيا الدقيقة والتي تحتكرها الشركات المتعددة الجنسيات حصرا لاعتبارات عديدة أهمها النمو المرهون بحصول هذه الدول على التكنولوجيا، كونها تصرف مبالغ ضخمة على الاختراعات والاكتشافات[2].

[1]– بتول مطر عبادي، باقر كرجي حبيب، **"سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق"**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد السابع عشر، جامعة واسط، العراق، بغداد، 2015، ص 7.

[2]– عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

4- الأثر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي

يعد الاستثمار الأجنبي إحدى دعائم النمو الاقتصادي، لاسيما في البلدان النامية إما يؤدي إليه من زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد وفي الوقت نفسه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على الاستثمار المحلي بالطرق التالية[1]:

- تشجيع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة وأن يخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الأساسية والعملات الأجنبية؛
- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من هلال آثار الروابط الصناعية؛
- يزيد من صادرات البلد المضيف وهذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي؛
- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا لا يمكن صناعته محليا ومن ثم فهو ضرورة لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي الضعيف.

5- الأثر على العمالة

تسعى الدول النامية جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها. فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، ويمكن لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تؤثر على العمالة في الدولة المضيفة من خلال[2]:

- وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة ، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية ما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية وتنشيط صناعة المقاولات ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛
- دفع الشركات المتعددة الجنسيات للضرائب المستحقة على الأرباح التي تجنيها، يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة والتي يمكن استخدامها في إنشاء مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة؛
- نجاح الحكومة المحلية المضيفة في اختيار النوع التكنولوجي المناسب سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها؛

[1]- هناء عبد الغفار، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين إنموذجا**"، بيت الحكمة، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، 2002، ص 256.

[2]- عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 174- 176.

- إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفق رؤوس الأموال الدولية يعرض البلدان النامية المضيفة لمتاعب قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، أو خلق مصاعب في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والقدرة على المنافسة حتى في السوق المحلي ما يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية الكلية وبالتالي على السيادة الوطنية وذلك كما يلي[1]:

1 – الآثار السلبية على ميزان المدفوعات:

يشير الناقدون والمعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون ايجابية غير أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المديين المتوسط والطويل نظرا لعدة أسباب:

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات؛
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة؛
- هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول حيث كثيرا ما يخطر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى الشروط التقييدية.

2 – الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي:

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية لذا من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.

[1]– زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 133– 135.

3 – الأثر على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال:

يشير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تظم طبقة المنتفعين من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية.

4 – الأثر على الأنماط الاستهلاكية في الدولة المضيفة:

تؤثر مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأنماط الاستهلاكية في الدول المضيفة، على اعتبار أن هدف هذه المؤسسات هو تحويل أفراد الدول المضيفة إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروجها على نطاق عالمي وبالتالي فقد تكون لهذه المؤسسات آثار سلبية على أنماط الاستهلاك في الدولة المضيفة والمتمثلة في[1]:

- قد تتعارض أنماط الاستهلاك التي تفرضها المؤسسات الأجنبية مع ضوابط الاستهلاك في الدولة المضيفة؛
- قد يؤدي فرض أنماط جديدة من طرف المؤسسات الأجنبية إلى إضعاف المدخرات المحلية بسبب متابعة المستهلكين لكل ما هو تحسبي وكمالي جديد؛
- قد تنتج المؤسسات الأجنبية سلع وخدمات تعكس احتياجات قلة من المستهلكين أصحاب الدخول المرتفعة، ولا تستجيب لإشباع الحاجيات الأساسية للطبقة الواسعة من أفراد المجتمع في الدولة المضيفة.

[1]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

المطلب الثالث: ميزة الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لتمويل التنمية

الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية على شكل وحدات قد تكون إما صناعية أو زراعية أو خدمية مما يمكن لهذا الاستثمار من تعويض النقص المحلي لهذه العناصر في الدول التي ينتقل إليها، ويظهر هذا الدور من خلال حمله الرأسمال والتكنولوجيا، والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية إلى هذه الدول، وعموما يمكن إظهار ما يميزه عن باقي المصادر التمويلية كالآتي[1]:

- القروض الخارجية لتمويل التنمية لا تخلو من عيوب جوهرية فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، وتدخل فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، وإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيرا ما تتضمن شروطا وقيودا مالية أو سياسية إضافة إلى أن هذه القروض كثيرا ما تتضمن شروطا وقيودا مالية أو سياسية إضافة إلى أن هذه القروض غالبا ما تستخدم في تمويل الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم في خلق مشروعات تدر عوائد؛
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عن الاستثمار الأجنبي يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين أعباء خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛
- يجمع الاقتصاديون على أن أحد أهم العوامل في تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية هو تأثيراته على بقية القطاعات الاقتصادية، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تكون مصحوبة بتدفق التكنولوجيا وهو ما لا يتحقق في حالة القروض والمساعدات الإنمائية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر على غرار أن له دورا كبيرا على مستوى العمالة وميزان المدفوعات ومكملا للادخار والاستثمار المحليين، فهو كذلك يساهم في تنمية صادرات الدول النامية على اعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك شبكات عالمية للتسويق والتوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها، بينما يصعب في كثير من الأوقات على المشروعات الممولة بقروض أجنبية أن تخترق الأسواق العالمية؛

[1] – بغداد بنين، خالد قاشي، عبد الرحمان بنين، "**دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2016)**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2018، ص 125.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية، على غرار الاستثمار المحفظي الذي يعتبر ذو طبيعة قصيرة الأجل ويتأثر بعوامل دورية قصيرة الأجل؛

بناءً على ما سبق يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة تمويلية مكملة لبقية الوسائل التمويلية فأصبحت أغلب الدول النامية تسعى لجلب هذا الاستثمار لتمويل التنمية، فراحت تتنافس في توفير مناخ استثماري من شأنه أن يستقطب جميع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة

تميل الدول باختلاف درجات تقدمها إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر محاولة بذلك تقليص فجوة الموارد ومتطلبات التنمية، بالنظر إلى ما تحدثه من رفع القدرات الإنتاجية للبلدان المضيفة، ورفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة التكامل بين القطاعات، ما يدفع الدول النامية إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال العديد من الإجراءات التي تسعى للحد من الفجوة في الموارد والإمكانيات بفضل توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، رفع مستوى المعيشة، خلق فرص العمل وهو ما يعني إحداث تنمية اقتصادية، وبلوغ أعلى مستويات النمو.

للاستثمارات الأجنبية المباشرة أثر كبير في إحداث التنمية ، فبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة إلا أن هذه الدول تتنافس لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال وتحسين المهارات وغيرها.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي لماله من أهمية في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية وتمويل التنمية، لذلك يعد إصدار قانون الاستثمار في الجزائر من الخطوات الهامة التي اتخذتها الدولة الجزائرية في محاولة منها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لتجاوز الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري وتماشيا مع توجهات الحكومة الساعية لتمكين المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب من المساهمة في العملية التنموية، والسعي إلى تفعيل الحوافز ومحو أكبر قدر ممكن من المعوقات، وإصلاح النظام الاقتصادي بغرض تهيئة أرضية الاستثمار المناسبة لجعل مناخ الاستثمار عاملا حاسما لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من المزايا التي يحققها.

ولمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والتعرف على طبيعة المناخ الاستثماري السائد وأهم القطاعات التي تم الاستثمار فيها، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار

المبحث الثالث: واقع استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت هذه الأخيرة بسن وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتي من شأنها استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ومنح المستثمرين الثقة والطمأنينة التي تلعب بدورها عاملا مستقطبا لهذا النوع من الاستثمارات، كما وفرت الجزائر مختلف الامتيازات لمنحها للمستثمرين الأجانب، ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على مختلف قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الجزائر، بما في ذلك معرفة ماهية الحوافز ومختلف الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: القوانين المحفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يمكن الحديث عن إمكانية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل غياب مؤشرات واقعية تقيس مستوى التشريع الذي وصل إليه البلد، ومدى توفره على جملة من التحفيزات والإغراءات المختلفة، وفي هذا السياق أصدرت الجزائر حزمة من القوانين والتشريعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولعل أبرزها ما يلي:

أولا: قانون النقد والقرض (10/90)

يعتبر هذا القانون خطوة تمهيدية وهامة في تجسيد فكرة التوجه نحو سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمثل في الحقيقة الإجراءات التشريعية الجديدة للترويج نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل أهم المبادئ التي تضمنها قانون النقد والقرض فيما يلي[1]:

- حرية الاستثمار: غير أن هذا القانون خصص مجالا للقطاعات التي ينبغي أن تكون حكرا عن الدولة، كما حدد شروط تدخل رؤوس الأموال الخاصة؛
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وفي مدة شهرين من تقديم الطلب؛
- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر؛
- تبسيط عملية قبول الاستثمار.

[1]- ميلود بوعبيد، **"تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، الجزائر، 2016-2017، ص ص 49، 50.

يتضح من خلال هذا القانون أن هناك تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، إذ يسمح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر، يضاف إلى ذلك أنه خص على الضمانات الخاصة بتحويل رؤوس الأموال، غير أن هذا القانون تميز بخلوه من العديد من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين.

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1993 (12/93)

جاء هذا القانون بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ترقية الاستثمار الخاص بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، وأهم النقاط التي أتى بها هذا القانون ما يلي[1]:

- الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية بدون قيود، وتأسيس علاقات ثقة مع المستثمر؛
- توسيع مشاركة رأس المال الأجنبي في ترقية الاستثمارات الجديدة؛
- إلغاء الفروقات القديمة بين المستثمر العام والمستثمر الخاص وبين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي؛
- إنشاء وكالة ترقية الاستثمار (APSI) للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار وتقديم العديد من المزايا الضريبية والجمركية.

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 (الأمر 01-03)

تم إصدار هذا الأمر لوجود العديد من المعوقات التي تعيق عملية تطور الاستثمار، ولعل أبرزها ثقل إجراءات الحصول على القطع الأرضية الضرورية لإنشاء المؤسسة، وصعوبة الاستفادة من مختلف أشكال تمويل الاستثمارات، يضاف إلى ذلك عدم ملاءمة قانون الاستثمار لسنة 1993 مع مقتضيات التطور الاقتصادي ومتطلبات المستثمرين[2]. وقد تضمن الأمر (01-03) مفهوما جديدا للاستثمار حيث يتضمن ما يلي[3]:

- اقتناء أصول أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استئناف النشاطات في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية.

[1]- المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، 1993.

[2]- ميلود بوعبيد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3]- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 2001.

بالإضافة إلى ذلك، استحدث هذا الأمر أجهزة مؤسساتية جديدة لتنظيم عملية الاستثمار هي[1]:

- المجلس الوطني للاستثمار تحت رئاسة الحكومة الذي يكلف برسم استراتيجية تطوير الاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و تتولى مهمة ترقية ومتابعة الاستثمارات، ومنح المزايا والحوافز المرتبطة بها؛
- الشباك الوحيد وهو هيكل لامركزي على مستوى الوكالة يسهل إجراءات انجاز المشاريع؛
- صندوق لدعم الاستثمار من أجل تمويل أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات.

رابعا: قانون الاستثمار لسنة 2006 (الأمر06-08)

تم إدخال بعض التعديلات في قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر رقم (06-08) ولعل أهمها[2]:

- للوكالة أجل أقصاه 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز، و(10) عشرة أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستثمار ابتداءً من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا، بعدما كانت 30 يوما في الأمر (01-03)؛
- استفادة المستثمرين من الامتيازات والإعفاءات بشكل كبير.

كما تم تعديل بعض أحكام الأمر (06-08) بموجب قانون المالية التكميلي لسنتي 2009 و2010 من أجل اتخاذ تدابير مقيدة للاستثمار الأجنبي، بحيث لا يمكن للمستثمر الأجنبي أن ينفذ استثماراته إلا في إطار الشراكة مع مستثمر وطني أو أكثر، يمتلك فيها الطرف الجزائري نسبة لا تقل عن 51% من رأس مال الشركة[3]، علاوة على ذلك يكون للدولة حق الشفعة في حال التنازل عن حصة المساهم الأجنبي بحيث يخضع هذا التنازل وحق الشفعة لشروط معينة[4].

[1]- المرجع نفسه.

[2]- الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد47، 2006.

[3]- الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44، 2009.

[4]- الأمر 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد49، 2010.

خامسا: قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016 (قانون 16-09)

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وتنجز هذه الاستثمارات في ظل إبرام القوانين لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، كما تخضع الاستثمارات قبل انجازها من أجل الاستفادة من المزايا للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1].

المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نص القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

أولا: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

بموجب المادة 12 من القانون 16-09، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا التالية[2]:

1- **مرحلة الإنجاز**: وتستفيد من المزايا التالية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛

[1]- القانون 16-09 المؤرخ في 30 أوت 2016 الخاص بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد46، 2016.
[2]- المادة 12 من القانون رقم 16-09، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2- **مرحلة الاستغلال**: بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر الذي يستفيد لمدة ثلاث سنوات من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وبموجب المادة 13 من القانون رقم 16-09 تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة من المزايا التالية[1]:

1- مرحلة الإنجاز: زيادة على المزايا المذكورة في المادة 12 يستفيد المستثمر من الامتيازات التالية:

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- التخفيض من الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية، وتمنح هذه الأراضي بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة عشر (10) سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذلك المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

وبخصوص المشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب، فتمنح أراضي عن طريق الامتياز بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) لفترة خمس سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة.

2- مرحلة الاستغلال: تمنح نفس المزايا الممنوحة في المادة 12 باستثناء التخفيض المتعلق بمبلغ الإتاوة لمدة عشر سنوات، وبخصوص منح الامتيازات لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار (5.000.000.000 دج) ، فإنها تخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

[1]- المادة 13 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه، ص 20.

ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل

لا تلغي المزايا المحددة في المادتين 12 و13 التحفيزات الجبائية والمالية المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية[1]، كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات خارج المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل، وهذا خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال[2].

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة والتي تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار[3]، وتتمثل الامتيازات المتعلقة بمرحلة الاستغلال فيما يلي[4]:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12، لفترة يمكن أن تصل إلى عشر(10) سنوات؛
- منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات والدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الانجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار منح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، ولمدة لا تتجاوز خمس(05) سنوات.

[1]- المادة 15 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه، ص 20.
[2]- المادة 16 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه، ص 21.
[3]- المادة 17 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه، ص 21.
[4]- المادة 18 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه، ص 21.

رابعا: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية متعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم[1]، كما يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون نتيجة إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص[2]، من جهة أخرى تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عليها لصالحه، ويتضمن ضمان التحويل المذكور، كذلك المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية[3]، كما يشكل تنازلا غير مباشر عن شركة خاضعة للقانون الجزائري، التنازل بنسبة 10% أو أكثر عن أسهم أو حصص اجتماعية لشركة أجنبية تحوز مساهمات في الشركة الأولى، وفي هذه الحالة يؤدي التنازل غير المباشر عن شركة خاضعة للقانون الجزائري استفادة من مزايا أو تسهيلات عند إنشائها، إلى إخطار مجلس مساهمات الدولة، وفي حال عدم الالتزام بتنفيذ هذا الإجراء أو الاعتراض المبرر لمجلس مساهمات الدولة في أجل شهر(01) واحد من تاريخ استلام الإخطار المتعلق بالتنازل، تمارس الدولة حق الشفعة على نسبة من رأس المال محل التنازل[4].

[1]- المادة 21 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه، ص 21.

[2]- المادة 24 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه، ص 22.

[3]- المادة 25 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه، ص 22.

[4]- المادة 31 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه، ص 23.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن المتمعن في الإحصائيات العالمية يلمس ذلك الفرق بين التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والتدفقات الواردة إلى باقي الدول وخاصة العربية، فحجم الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن كل ما كان متوقعا من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، مما يدل على وجود العديد من العقبات والعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي داخل الجزائر، نذكر منها:

أولا: العوائق الإدارية والقانونية والسياسية: وتتمثل في[1]:

- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات وهي الصفة الغالبة على الإدارة الجزائرية؛
- انعدام أنظمة معلومات ملائمة؛
- انعدام البيانات والمعلومات الدقيقة؛
- عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية؛
- عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، وبالتالي المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز من مراكز اتخاذ القرار؛
- كثرة القوانين، وعدم استقرارها، حيث تمتاز الجزائر بكثرة الإصدار لقوانين وتعديلات جديدة، وهذا يعتبر عامل طرد للمستثمر الأجنبي حيث يزرع فيهم الشك والخوف؛
- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات؛
- غياب قانون واضح للأملاك المنقولة والعقار؛
- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي؛
- غياب الاستقرار السياسي لمدة طويلة في الجزائر لعب دورا كبيرا في عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات خارج المحروقات.

[1]- أميرة بحري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي –دراسة قياسية (حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2014)**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1-، الجزائر، 2016-2017، ص 129.

ثانيا: عوائق اقتصادية: و تعتبر من أهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية وتتمثل فيما يلي:

1- مشكلة القطاع الموازي ومشكلة القطاع المصرفي: وتتمثل في[1]:

- **مشكلة القطاع الموازي:** حيث توجد في الجزائر 566 سوق موازية ينشط فيها 100 ألف متدخل ويسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم قدرة الدولة في التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية تعتبر من أكبر عوائق جذب الاستثمارات الأجنبية.
- **مشكلة القطاع المصرفي:** يشكل القطاع المصرفي في الجزائر أيضا إحدى الإشكاليات التي يثيرها المستثمرون بسبب:
  - صعوبة الحصول على التمويل و طول مدة تحويل الأموال من وإلى الجزائر؛
  - غياب سوق مالية رغم وجود بورصة للجزائر لكن حركيتها محدودة؛
  - عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، نظرا لندرتها وقلة الإيداعات والتوظيفات.

2- مشكلة العقار الصناعي: من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا إلى سنة[2]، كما أن مشكلة العقار الصناعي تعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي[3]:

- الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي، و صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري؛
- عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خوصصتها أو شراكتها مع متعاملين أجانب؛

[1]- المرجع نفسه، ص ص 129، 130.

[2]- بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، **"أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"**، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 66.

[3]- وصاف سعيدي، قويدري محمد، **"واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد08، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص 46.

- عدم مواءمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية نظرا لكونها اقيمت لأهداف سياسية و اجتماعية وليست اقتصادية؛
- أمن المنطقة الصناعية؛
- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي.

وهناك العديد من الخبراء والاقتصاديين من يضيف العوائق الاقتصادية التالية[1]:

- **نقص تأهيل اليد العاملة الجزائرية في بعض القطاعات:** يظهر هذا المشكل خاصة في القطاعات التي تتطلب تكنولوجيا عالية، هذا ما دفع العديد من الشركات إلى جلب الإطارات الأجنبية وبالتالي زيادة في تكاليف الشركات إضافة إلى عدة أعباء كتذاكر السفر وتكاليف الإقامة.
- **عدم توفر المعلومة الاقتصادية من مصادر رسمية جزائرية:** ويمكن الحديث في هذا المجال عن النقص الفادح في مجال الإعلام الاقتصادي، والذي يرتكز على محورين أساسيين هما: المستثمر، والمعلومة الاقتصادية حيث أن التعاون مع وسائل الإعلام المتخصصة يمكن من نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين المحتملين مما يساعد على توجيههم وعقلنة قراراتهم الاستثمارية، ويكون ذلك بطبيعة الحال بعد تجميع المعلومات الاقتصادية والمالية وتحليلها من طرف مختصين وإعطاء آرائهم وتوجهاتهم في كل مجال.

[1]- أميرة بحري، مرجع سبق ذكره، ص ص 130، 131.

المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار

يعتبر المناخ الاستثماري من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف الدول، لذا سعت ولازالت تسعى الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري خاصة بوجود منافسة عالمية على جذب الاستثمارات الأجنبية بين الدول، وبالتالي فان وجود مناخ استثماري جيد وتمركزها في مكانة جيدة ضمن مختلف المؤشرات العالمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على جذب المستثمرين و يساعد المستثمرين على انجاز مشاريع اكبر وبالتالي الاستفادة من المزايا المصاحبة لهذه المشاريع.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على ترتيب الجزائر ضمن أهم المؤشرات العالمية.

المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشرات قياس المخاطر القطرية

سنتعرض في هذا المطلب إلى تصنيف الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية والمؤشر المركب للمخاطر القطرية كما يلي:

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يبين الجدول التالي مرتبة الجزائر الدولية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2012-2019:

جدول رقم(02): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2012-2019)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب الدولي	132	145	146	157	154	172	172	171
الترتيب على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا	14	14	14	14	13	14	14	14
نقطة مئوية	52.4	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2

المصدر: مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال **(Index of Economic Freedom)**

https://www.heritage.org/index/download#, consulté le 10/05/2019.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الحرية الاقتصادية في الجزائر مازالت منعدمة وهذا ما يدل على وجود اختلالات وتشوهات في المناخ الاستثماري في الجزائر، اذ احتلت المركز 171 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019 بحصولها على 46.2 نقطة مئوية، أما على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد احتلت المركز14، مما يعني تصنيفها ضمن البلدان ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة، كما يؤكد الترتيب المتأخر للجزائر

ضمن هذا المؤشر تدهور مراتب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03): التنقيط الخاص بمؤشرات الحرية الاقتصادية للجزائر لسنة 2019

حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	الانفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
31.6	36.2	28.9	76.4	48.7	18.7	61.6	49.9	74.9	67.4	30	30

المصدر: مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال **(Index of Economic Freedom)**

https://www.heritage.org/index/excel/2019/index2019_data.xls

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر تحصلتّ على 31.6 نقطة في معيار حقوق الملكية، و61.6 نقطة في حرية الأعمال، بالإضافة إلى ذلك فقد سجلت الجزائر49.9 نقطة في معيار حرية العمل و 74.9 نقطة في الحرية النقدية كما تحصلت على 67.4 نقطة فيما يخص حرية التجارة و48.7 فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي إضافة إلى 30 نقطة فيما يخص الحرية المالية وحرية الاستثمار، أما الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، العبء الضريبي والصحة المالية فهم على التوالي: 36.2، 28.9، 76.4، 18.7 نقطة.

هذه الإحصاءات من شأنها التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب، وبالتالي لابد من تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر كمحاربة البيروقراطية وتحسين القوانين الاستثمارية ومحاربة الفساد وغير ذلك من الإجراءات الواجب القيام بها من أجل تصنيف الجزائر ضمن الأقاليم الجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: مؤشرات قياس المخاطر القطرية

سنعرض تصنيف الجزائر ضمن مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال فترات زمنية معينة.

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

نلاحظ أن تصنيف الجزائر في مستوى درجة المخاطر القطرية تراوحت ما بين منخفضة إلى معتدلة وذلك خلال الفترة 2012 – 2018 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (04) وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة (2012 – 2018)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	أفريل 2018
الجزائر	72*	68*	67	64	63	62	62

المصدر: من اعداد الطلبة بناءً على:

* أسماء بن طراد، شريط عابد، **اليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72 – 73 خريف 2015 – شتاء 2016، بيروت، لبنان، ص 207

- https://www.prsgroup.com/regional-political-risk-index-4 /, consulté le14 /05/2019.

من بيانات الجدول أعلاه نجد أن أغلب سنوات الدراسة تميزت بدرجة مخاطرة معتدلة باستثناء سنة 2012 أين كانت درجة المخاطرة منخفضة، ما يدل على التحسن النسبي لوضعية مناخ الاستثمار في الجزائر ضمن هذا المؤشر، حيث تميزت باستقرار سياسي عكس أغلبية الدول العربية في الآونة الأخيرة.

2- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول الموالي رقم (05) والذي يمثل وضع الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة 2012 – 2019 أن الجزائر صنفت حسب هذا المؤشر ضمن درجة الاستثمار A4 خلال السنوات 2012-2015 نتيجة تحسن الوضعية المالية للجزائر، وتشير هذه الدرجة إلى أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية مع بقاء امكانية عدم السداد مقبولة جدا، أما خلال الفترة من 2016 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2019 نلاحظ تراجعا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة B إلى درجة المضاربة C والتي تعني أن البيئة السياسية والاقتصادية شديدة

التقلب قد تؤدي إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلا، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف المالية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري إثر تقلبات أسعار النفط وتوسع عجز الموازنة وميزان المدفوعات.

جدول رقم (05) وضع الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية للفترة (2012 – 2019)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	الثلاثي الأول من سنة 2019
الجزائر	A4	A4	A4	A4	B	C	C	C

المصدر:

-https://www.coface.com/fr/Actualites-Publications/Publications/(fromM)/01/(fromY)/2011/(toM)/05/(toY)/2019/(type)/121463~121469/(next)/1 , consulté le 16/05/2019.

المطلب الثاني: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الشفافية الدولية

سنتعرض في هذا المطلب إلى تصنيف الجزائر حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الشفافية الدولية كما يلي:

أولا : مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

تحتل الجزائر حسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر من طرف البنك الدولي المرتبة 157 عالميا عام 2019 من مجموع 190 دولة بعدما كانت تحتل المرتبة 166 عالميا عام 2018، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06) ترتيب الجزائر في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال لسنتي (2018-2019)

المؤشرات الفرعية	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار
الرتبة المسجلة سنة 2018	166	145	146	120	163	177	170	157	181	103	71
الرتبة المسجلة سنة 2019	157	150	129	106	165	178	168	156	173	112	76
التغير المسجل	+9	-5	+17	+14	-2	-1	+2	+1	+8	-9	-5

المصدر: – قاعدة بيانات البنك الدولي وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018

- http://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings, consulté le 19/05/2019.
- world bank, doing business Report 2018, p143.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة عالميا بالرغم من التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر استخراج تراخيص البناء بـ 17 مرتبة ومؤشر الحصول على الكهرباء بـ 14 مرتبة ومؤشر حماية المستثمرين الأقلية بمرتبتين ومؤشر دفع الضرائب بمرتبة واحدة ومؤشر التجارة عبر الحدود بـ 08 مراتب، وبالرجوع إلى المؤشرات الفرعية المتأخرة نجد أن الجزائر تراجعت بـ 05 مراتب في مؤشر بدء النشاط التجاري لتحتل المرتبة 150 عالميا أما بالنسبة لمؤشر تسجيل الملكية فقد تراجعت الجزائر بمرتبتين لتحتل المرتبة 165 عالميا وكذلك تراجعت الجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان حيث تأخرت بمرتبة واحدة لتحتل المرتبة 178 عالميا، أما بخصوص مؤشر انفاذ العقود فقد تراجعت الجزائر بـ 09 مراتب لتحتل المرتبة 112، كذلك بالنسبة لمؤشر تسوية حالات الإعسار أين تراجعت الجزائر بـ 05 مراتب لتحتل المرتبة 76 عالميا، هذا ما يدل على أن مناخ الاستثمار غير ملائم وغير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري أو عند دخوله حيز التنفيذ.

ثانيا : مؤشر الشفافية الدولية

بناءً على التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية International Transparency كان ترتيب الجزائر كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(07) موقع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولية (مدركات الفساد) للفترة (2012 – 2018)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب الدولي للجزائر	105	100	100	88 (من 168 دولة)	108 (من 176 دولة)	112 (من 180 دولة)	105 (من 180 دولة)
عدد النقاط من 100 نقطة	34	36	36	36	34	33	35

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على:

- الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية الدولية (TRANSPARENCY INTERNATIONAL)

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table, consulté le 20/05/2019.

- بن عزوز محمد، **الفساد الإداري آثاره واليات مكافحته – حالة الجزائر–**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 212.

من ملاحظة الجدول أعلاه نجد أن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر الشفافية الدولية (مدركات الفساد) أقل من 40% خلال الفترة 2012-2018، وهي بذلك من أكثر الدول فسادا في العالم، حيث حصلت على درجة 35 من أصل 100 نقطة سنة 2018 بمرتبة 105 من أصل 180 دولة، هذا ما يؤكد انخفاض مستوى الشفافية في الجزائر بشكل كبير وارتفاع معدلات الفساد وذلك حسب المنظمات الدولية المختصة، الأمر الذي جعل مشكل الفساد في الجزائر حاجزا يعيق الأعمال والمشاريع الاستثمارية وبالتالي يضعف شفافية مناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العالمي

فيما يخص مناخ الاستثمار في الجزائر، فقد احتلت هذه الأخيرة المركز 86 عالميا من بين 137 دولة حول العالم، ضمن الترتيب العام لـ "تقرير التنافسية العالمية" لعام 2017-2018، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي وقد تقدمت الجزائر بمرتبة واحدة، حيث أنها كانت مصنفة في المركز 87 ضمن تقرير السنة الماضية، وقد تحصلت الجزائر على 4.1 نقطة من أصل 7 نقاط، ويوضح الجدول الموالي الفئات التي يتكون منها مؤشر التنافسية العالمية ووضعية الجزائر ضمن كل فئة كالتالي:

الجدول رقم (08) تصنيف الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة (2016– 2017) و(2017–2018)

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2016 – 2017		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2017– 2018		فرق الأداء
	المرتبة من أصل 138 دولة	النقاط (7 . 1)	المرتبة من أصل 137 دولة	النقاط (7 . 1)	
ترتيب الجزائر في المؤشر العالمي	87	4.0	86	4.1	+1
المتطلبات الأساسية	88	4.3	82	4.4	+6
1. مؤشر المؤسسات	99	3.5	88	3.6	+11
2. مؤشر البنية التحتية	100	3.3	93	3.6	+7
3. مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي	63	4.8	71	4.6	-8
4. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	73	5.7	71	5.8	+2
معززات الكفاءة	110	3.6	102	3.7	+8
1. مؤشر التعليم العالي والتدريب	96	3.9	92	4.0	+4
2. مؤشر كفاءة سوق السلع	133	3.5	129	3.6	+4
3. مؤشر كفاءة سوق العمل	132	3.2	133	3.3	-1
4. مؤشر تطور الأسواق المالية	132	2.9	125	3.1	+7
5. مؤشر الجاهزية التكنولوجية	108	3.1	98	3.4	+10
6. مؤشر حجم السوق	36	4.7	36	4.8	0
عوامل الابتكار والتطوير	119	3.1	118	3.1	+1
1. مؤشر تطور بيئة الأعمال	121	3.3	122	3.3	-1
2. مؤشر الابتكار	112	2.9	104	2.9	+8

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على تقارير التنافسية الدولية

- World Economic forum, the Global Competitiveness Reports, 2016-2017, p 96 and 2017-2018, p 44.

ومن تحليل بيانات و معطيات الجدول رقم (08) نجد:

1- محور المتطلبات الأساسية:

لقد سجلت الجزائر تحسنا طفيفا ضمن هذا المحور بـ 06 مراتب عام 2017-2018 مقارنة بترتيب عام 2016-2017 لتحتل المرتبة 82 من بين 137 دولة وسبب ذلك يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

- **مؤشر المؤسسات**: احتلت الجزائر المركز 88 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تحسنا طفيفا مقارنة بالمركز 99 الذي احتلته في تقرير 2016-2017، حيث تقدمت بـ 11 مرتبة وهذا يعود إلى التحسن المسجل في المؤشرات الفرعية كمؤشر حقوق الملكية من 117 إلى 101 ومؤشر حماية الملكية الفكرية من 108 إلى 92 ومؤشر تكاليف أعمال الإرهاب من 102 إلى 71 ومؤشر تكاليف أعمال الجريمة والعنف من 71 إلى 48 ومؤشر الجريمة المنظمة من 80 إلى 50.
- **مؤشر البنية التحتية**: احتلت الجزائر المرتبة 93 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تحسنا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2016-2017، حيث تقدمت بـ 07 مراتب ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى التحسن المسجل في المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي من 117 إلى 107، مؤشر البنية التحتية للموانئ من 105 إلى 96 مؤشر جودة البنية التحتية للسكك الحديدية من 57 إلى 49 غير أن هذا يتطلب بذل المزيد من الجهد لتدارك النقص المسجل في عناصر البنية التحتية لتكون عاملا مسهلا للاستثمار.
- **مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي**: من الملاحظ أن هناك تراجعا طفيفا في هذا المؤشر من المرتبة 63 خلال عام 2016-2017 إلى المرتبة 71 عام 2017-2018 ويسجل تراجعا قدر بـ 8 مراتب والسبب يعود إلى تراجع في بعض المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر التضخم السنوي من 99 إلى 108 ومؤشر إجمالي المدخرات الوطنية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من 10 إلى 18 ومؤشر الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 4 إلى 10.
- **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي**: فيما يخص مؤشر الصحة والتعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية احتلت الجزائر المركز 71 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تحسنا طفيفا مقارنة بالمركز 73 الذي حازت عليه في تقرير 2016-2017، حيث تقدمت بمرتبتين وهذا يعود إلى التحسن المسجل في المؤشرات

الفرعية المكونة له كمؤشر تأثير العمل على السل من 125إلى 55 ومؤشر تأثير نقص المناعة على الأعمال من 113 إلى 44 وفيروس التأثير التجاري للملاريا من 145 إلى03.

2- محور معززات الكفاءة:

عرفت الجزائر أيضا تحسنا طفيفا في هذا المحور وذلك بمقدار 8 مراكز، بعدما كانت تحتل المرتبة 110 خلال عام 2016-2017 أصبحت في المرتبة 102 خلال عام 2017-2018 ويعود ذلك إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر ضمن هذا المؤشر المرتبة 92 عام 2017-2018 مقارنة بالمرتبة 96 عام 2016-2017 بتحسن قدر بـ 04 مراتب حيث يعزى ذلك التحسن الطفيف في المؤشرات الفرعية المكونة له كجودة مدارس الإدارة من 127 إلى 112 ومؤشر الوصول إلى الانترنيت في المدارس من 124 إلى 114.
- **مؤشر كفاءة سوق السلع:** في هذا المؤشر تقدمت الجزائر بـ 04 مراتب أي من المرتبة 129 من بين 137 دولة مشاركة غير أنها تبقى مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب نظرا لعدم فاعلية السوق الجزائري للسلع .
- **مؤشر كفاءة سوق العمل:** هناك تراجع للجزائر حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا قدر بمرتبة واحدة (01) أي المرتبة 133 من أصل 137 دولة سنة 2017-2018 مقارنة بالمرتبة 132 من أصل 138 دولة سنة 2016-2017 والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مرونة تحديد الأجور من 113 إلى 94 ومؤشر التعاون في علاقات أصحاب العمل من 115 إلى 107.
- **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر المرتبة 125 من أصل 137 دولة مشاركة في التقرير، متقدمة بذلك بـ 07 مراتب عن ترتيب عام 2017-2018، وذلك بعد التقدم في بعض الفرعية كمؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية من 122 إلى 111 ومؤشر سهولة الحصول على القروض من 124 إلى 113، وبالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني من التخلف في مجال الأسواق المالية.

- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** حقق ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تقدما بـ 10 مراتب عن سنة 2016-2017، حيث يرجع ذلك إلى التحسن في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر امتصاص التكنولوجيا على مستوى الشركات من 128 إلى 121 ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا من 121 إلى 114 ومؤشر توافر أحدث التقنيات من 125 إلى 119.
- **مؤشر حجم السوق:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي عرفت استقرارا، إذ حافظت الجزائر على المرتبة 36 عام 2017-2018، وعليه يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعتبر من المحفزات على الاستثمار لذا وجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع الأسواق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

3- **محور عوامل الابتكار والتطوير:**

لقد سجلت الجزائر تحسنا طفيفا في هذا المحور اذ تقدمت بمرتبة واحدة 01 مقارنة بترتيب عام 2016-2017 لتحتل المرتبة 118 من أصل 137 دولة مشاركة، والسبب يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

- **مؤشر تطور بيئة الأعمال:** سجلت الجزائر في هذا المؤشر تراجعا طفيفا بمرتبة واحدة 01 عن سنة 2016-2017 لتحتل المرتبة 122 من أصل 137 دولة عام 2017-2018.
- **مؤشر الابتكار:** سجل هذا المؤشر تقدما بـ 08 مراتب ليسجل المرتبة 104 من بين 137 دولة سنة 2017-2018 مقارنة بترتيب عام 2016-2017 والسبب يعود إلى التغيرات التي طرأت على المؤشرات الفرعية كمؤشر المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتقدمة من 105 إلى 94 ومؤشر إنفاق الشركة على البحث والتطوير من 113 إلى 104.

المبحث الثالث: واقع استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل الجزائر على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسيع مجالاتها ومنحها العديد من المزايا لجذب المستثمرين الاجانب إلى قطاعات عديدة، خاصة وأن الجزائر بحاجة إلى استثمارات تنشطها لتحقيق الهدف المنشود من طرف الحكومة والمتمثل في تنويع الاقتصاد الجزائري والتخلي عن الاقتصاد الريعي الذي امتازت به الجزائر منذ الاستقلال، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وكذلك تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وأخيرا السياسات المقترحة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر ومقومات نجاحها.

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

خطت الجزائر خطوات مهمة خلال تجربتها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها قطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ونتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2006 – 2017، والقيم مقيمة بالدولار الأمريكي :

جدول رقم (09) تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (بالمليون دولار) خلال الفترة (2006 – 2017)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	الإجمالي العربي	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر	الإجمالي العربي
2006	1 888	70 043	1,613440	10 110	285 903
2007	1 743	80 291	1,291575	11 854	371 264
2008	2 632	88 502	1,539006	14 485	462 789
2009	2 754	78 283	2,006949	17 239	540 437
2010	2 301	70 086	1,427495	19 540	608 877
2011	2 580	44 842	1,290093	22 121	650 606
2012	1 499	52 719	0,717263	23 620	700 919
2013	1 684	40 509	0,802732	25 313	741 287
2014	1 507	31 629	0,704707	26 820	770 724
2015	**-584**	25 690	-0,352074	26 232	796 778
2016	1 635	32 430	1,027984	27 871	834 728
2017	1 203	28 711	0,677298	29 053	1871

المصدر:- الجداول الاحصائية لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018

- http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Annex-Climate18- Invest.xlsx

- قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

-http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/12/FDI-flow-inward-perc-gdp.xlsx

من خلال بيانات الجدول السابق رقم (09) يمكن ملاحظة التذبذب وعدم الانتظام في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث شهدت سنة 2007 انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2006 بتغير قيمته 145 مليون دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ ارتفاعا قيمته 889 مليون دولار أمريكي، هذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية، في حين سجلت رقما قياسيا قدره 2754 مليون دولار سنة 2009 و2301 و2580 مليون دولار على التوالي خلال السنتين التاليتين، لكن من سنة 2012 لم تتجاوز هذه التدفقات سقف 1700 مليون دولار، مع تسجيل تدفقات سالبة خلال سنة 2015 قدرها 584 مليون دولار، وفي سنة

2016 سجلت هذه التدفقات ارتفاعا وصل إلى 1635 مليون دولار، في حين شهدت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا محسوسا سنة 2017، حيث بلغت 1203 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة، ولعل أسباب هذه الانخفاضات المتتالية يمكن ردها إلى مخاوف الشركات الأجنبية من تدهور الأوضاع الأمنية في بعض البلدان العربية المجاورة ضمن ما يسمى بالربيع العربي، والتي أثرت على مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى انهيار أسعار البترول وما تبعه من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري، وغياب البدائل وتطبع البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثماري مرهق.

بالنسبة لحصة الجزائر من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية فالملاحظ أنها اتسمت بالتذبذب وعدم الانتظام، حيث سجلت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2011 لتسجل رقما قياسيا قدر بـ353463 5.75%، ثم انخفضت النسبة إلى 2.84337715% سنة 2012، لترتفع خلال السنوات الموالية وتسجل 5.04162812% سنة 2016، لتنخفض إلى 4.1900317% سنة 2017.

ويشير تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2018 إلى تطور مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والذي يتجلى من خلاله أن للاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة فعلية في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، غير أن هذه المساهمة ضئيلة جدا طيلة فترة الدراسة من 2006-2017، وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أقصى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري سنة 2009 بنسبة قدرها 2.006949% بينما سجلت سنة 2015 مساهمة سلبية قدرت بـ 0.352074- %وهو ما يعكس لنا انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويظهر الجدول كذلك تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من التدفقات الواردة للدول العربية التي تمثل القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل الجزائر، حيث عرفت تلك الأرصدة تصاعدا طوال المدة المدروسة من 10110 مليون دولار عام 2006 إلى 29053 مليون دولار عام 2017، وهو ما يمثل نسبة 3.3345155% من الإجمالي العربي البالغ 871281 مليون دولار، وهذا يرجع بلا شك إلى الجهود المكثفة التي بذلتها الجزائر منذ نهاية العشرية السوداء ولحد الآن، لإبقاء تدفقاته موجبة من خلال تحسين مناخها الاستثماري.

أما عن تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر فيمكن عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم(10) تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر (بالمليون دولار) خلال الفترة (2006 – 2017)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر	الإجمالي العربي	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشرة الصادر من الجزائر	الإجمالي العربي
2006	33,97	22 761	0,029030	609	66 313
2007	150,63	37 401	0,111595	759	97 397
2008	317,98	44 187	0,185954	1 077	137 607
2009	214,81	18 923	0,156557	1 292	148 921
2010	220,49	21 100	0,136777	1 513	168 060
2011	533,51	29 546	0,266738	2 046	197 363
2012	**–41,30**	21 573	-0,019757	2 005	210 735
2013	**–268,29**	42 498	-0,127891	1 737	242 758
2014	**–18,30**	16 952	-0,008558	1 718	271 051
2015	103,22	37 251	0,062227	1 822	312 919
2016	46,00	36 226	0,028922	1 868	345 201
2017	**–4,00**	31 984	-0,002252	1 893	2369

المصدر:- الجداول الاحصائية لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018

http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Annex-Climate18-Invest.xlsx

- قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/12/FDI-flow-outward-perc-gdp.xlsx

من خلال بيانات الجدول السابق نجد أن تدفقات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر جد ضعيفة وفي أغلب الحالات كانت سالبة أي أنها تتراجع من ناحية القيمة والمبلغ، كما أنها في كل الحالات كانت تمثل أقل من 0.2 % كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ما عدا سنة 2011 والتي مثلت فيها 0.266 % من الناتج المحلي الاجمالي، ولم تتجاوز قيمتها حتى نصف مليار دولار ما عدا سنة 2011 أي كانت 533.51 مليون دولار، ويعود ضعف هذه التدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر الى أن

مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائرية في الخارج قليلة وتتعلق فقط ببعض المشروعات التي يتم تنفيذها من قبل الشركات الجزائرية كشركة سوناطراك التي تعود إليها أغلب المشاريع ثم بدرجة أقل بعض الشركات الخاصة برجال الأعمال، وقد قدرت بنهاية سنة 2014 على سبيل المثل بـ 15 مشروع، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الاجمالية لتلك المشاريع تبلغ نحو 1.7 مليار دولار.

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خارج قطاع المحروقات إلى الجزائر

تميزت المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة ومحدودة والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1. **حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر:** يوضح الشكل الموالي ملخص المشاريع الاستثمارية الكلية المصرحة لسنة 2018.

شكل رقم (02) : حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها في سنة 2018

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب انشغل	%
الاستثمار المحلي	4 105	99,5%	1 530 299	91,3%	133 666	93,3%
الاستثمار الأجنبي	20	0,5%	145 850	8,7%	9 654	6,7%
المجموع	4 125	100%	1 676 149	100%	143 320	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (الإحصائيات المحدثة في فيفري 2019).

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015, consulté le 03/06/2019.

من خلال الشكل رقم (02) يتضح أن الاستثمار المحلي استحوذ على 99.5% من مجموع المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018 مهيمنة بذلك على 4105 مشروع ترتكز معظمها في القطاع الصناعي، في حين الاستثمار الأجنبي أخذ حصة ضعيفة جدا تكاد تنعدم تقدر بـ 0.5% ما معناه 20 مشروع، في الوقت الذي عملت فيه السلطات كثيرا لتحفيزه ودعمه، بل وسعت جاهدة لتوفير مناخ ملائم لجذبه، غير أن الحصيلة المصرح بها تبين صورة لا تتوافق وحجم التنازلات والدعم الموفر له، هذا الأمر انعكس على عدد مناصب الشغل التي وفرها كلا منهما حيث نجد 93.3% من ما مجموعه 143320 منصب شغل كان من نصيب الاستثمار المحلي، أي ما قيمته 1530299 مليون دينار جزائري، وفي المقابل نجد النسبة في حدود 6.7% أي 9654 منصب شغل ما وفره الاستثمار الأجنبي بقيمة 145850 مليون دينار جزائري، وربما الكثير منها مناصب مؤقتة الأمر الذي يستدعي إعادة مراجعة الأمور جيدا.

ويمكن توضيح ذلك أيضا في الشكل الموالي:

شكل رقم (03) : أرقام أساسية عن الاستثمار لسنة 2018

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015, consulté le 03/06/2019

.

2. **توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر المصرح بها على أهم القطاعات الاقتصادية:** يبين الجدول التالي المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002 -2017:

جدول رقم (11) تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية بحسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002 – 2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%	2 407	1,80%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (بيانات التصريح بالاستثمار 2002 – 2017 تحديث أوت 2018).

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018, consulté le 05/06/2019.

من الجدول أعلاه نجد أنه حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة من 2002-2017، حيث احتل قطاع الصناعة مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والقيمة المحققة بنسب مرتفعة، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة للصناعة 588 مشروع بنسبة 61.93 % وبقيمة إجمالية قدرت بـ 2050277 مليون دينار جزائري حيث حصدت ما نسبته 81.37%من إجمالي قيمة الاستثمارات الواردة للجزائر مما يساهم في توفير مناصب الشغل، إذ نجد أن 60.95% أي ما مجموعه 81413 منصب شغل كان من نصيب قطاع الصناعة ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية قطاع المحروقات والمنتجات الصيدلانية،

يليه قطاع البناء بـ 142 مشروع أي ما نسبته 15.76% بقيمة 82593 مليون دينار جزائري ممثل بنسبة 3.28% من إجمالي الاستثمارات، وفي المقابل نجد ما نسبته 17.91 % أي ما يقارب 23928 منصب شغل وفره هذا القطاع، أما بخصوص قطاع الخدمات استقطب 136 مشروع أي ما نسبته 15.09% وبقيمة إجمالية قدرت بـ 130980 مليون دينار جزائري ممثل بنسبة 5.20% من إجمالي الاستثمارات ليحقق بذلك 10.36% أي ما قيمته 13842 منصب شغل، في حين لم تحظى قطاعات: الزراعة، الصحة، النقل، السياحة والاتصالات خلال هذه الفترة إلا بنسب متواضعة والتي لا تتجاوز ما نسبته 7.22%، وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يعاني من اختلالات فيما يخص الجدوى من الاستثمار في قطاعات دون غيرها، وعليه فهو لا يلبي متطلبات التنمية ولا يسهم فيها بالشكل المطلوب، هذا ما يدل على انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

وإجمالا يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاعات غير النفطية ضعيف ودون مستوى الطموح، وأن فهم الأسباب التي تكمن وراء التدفقات المنخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بصورة عامة، على الرغم من امتلاكه ثروات طبيعية كبيرة وقوة عمل ماهرة وغير ماهرة، يتطلب تحليل معمق وجدي للمناخ الاستثماري الجزائري، فقد واجهت الجزائر تحديات داخلية وخارجية كان لها الأثر البالغ في عزوف المستثمرين عنها متمثلة بعدم الاستقرار السياسي لسنوات طوال، كما أنها في الواقع تفتقر إلى وجود مقومات المناخ الاستثماري الملائم، إذ أنها تواجه جملة من المعوقات التي تقف في وجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تهدف الحكومة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضع لذلك البرامج والسياسات والاستراتيجيات، وقبل وضع أي استراتيجية يجب على الحكومة مراجعة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: تحليل نقاط القوة والضعف للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن توضيح نقاط القوة والضعف المتعلقة بالقدرات الاستثمارية للجزائر فيما يلي[1]:

1- نقاط القوة:

- استرجاع التوازنات الكلية؛
- انخفاض تكاليف الطاقة؛
- اتساع السوق الجزائرية؛
- وجود يد عاملة؛
- القرب الجغرافي من الأسواق الاستراتيجية؛
- تأسيس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوقع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية؛
- توفر الموارد الطبيعية بغزارة فضلا عن وجود سياسة تنمية تلك الموارد.

2- نقاط الضعف:

- تأخر وعجز الهياكل القاعدية؛
- المحيط السياسي والتعديلات الوزارية المستمرة؛
- التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية؛
- تباطؤ ملموس في إصلاح المنظومة المالية والبنكية؛
- تصاعد القطاع غير الرسمي وتفشي الرشوة؛
- ثقل النظام القضائي وعدم فعاليته؛
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي؛

[1] - Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, **"Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie",** UNCTAD, Genève, Suisse, 2004, p53 – 56

- العجز في تحسين صورة الجزائر الاقتصادية ونقص الاتصال؛
- نقص المعلومات الكمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات وحسب المصدر.

ثانيا: تحليل الفرص والتهديدات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن توضيح الفرص والتهديدات المتعلقة بالقدرات الاستثمارية للجزائر فيما يلي[1]:

1- الفرص:

- الطاقة؛
- الهياكل على مستوى التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والاتصال؛
- المناجم؛
- الصناعات الغذائية؛
- السياحة؛
- الصناعات الالكترونية؛
- الصيد البحري؛
- توقع انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

2- التهديدات:

- عدم الاستقرار السياسي؛
- البيروقراطية في الإدارة العمومية؛
- تأخر في تأهيل الموظفين على مستوى الإدارات العمومية؛
- هجرة الأدمغة؛
- تداخل الوظائف بين الهيئات المكلفة بالاستثمار؛
- عدم اخضاع بعض الأسواق لقواعد المنافسة.

[1] - ميلود بوعبيد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

المطلب الثالث: السياسات المقترحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومقومات نجاحها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مع ذكر مقومات نجاحها كالتالي:

أولا: السياسات المقترحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

يمكن إيجاز هذه السياسات عموما فيما يلي:

1-السياسات المتعلقة بالإطار التنظيمي والتشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

عموما يفضل المستثمرون الأجانب البلدان التي تتوفر على قوانين تكفل الأمان والضمان والتي تتمتع بالحماية التي تكفلها القوانين الوطنية أو المعاهدات، وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والاجراءات واضحة ومستقرة، وتوفر الشفافية اللازمة التي تشجع الاستثمار الأجنبي وتقلل من المخاطر التي يتعرض لها عند اتخاذه قرار الاستثمار، كما ترتبط معاملة وحماية الاستثمار الأجنبي بموقف البلد من الأجانب مقارنة بالمعاملة الوطنية والنزيهة والمنصفة، وعدم التمييز في تحويل الأموال ونزع الملكية وتسوية المنازعات، وتتوقف كفاءة مرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار على عدد الهيئات التي تتعامل مع المستثمرين، وكذلك على عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات وانخفضت التكاليف والوقت المستغرق لقيام المشروعات[1].

2- السياسات المتعلقة بانتهاج التدابير الاستباقية وتقنيات الترويج المستهدف للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر استخدام الترويج الالكتروني واستخدام تكنولوجيا الاتصالات من الأساليب الحديثة في تقنيات الترويج، حيث يجب أن تراعي الهيئات المكلفة بالترويج هذا العنصر مع عرض البيانات بعدة لغات، حيث يتمكن زوار الموقع الالكتروني على اختلاف جنسياتهم من الاطلاع والاستفادة من الإحصائيات والبيانات المعروضة، كما يمكن ربط الموقع الشبكي بمواقع الوزارات والهيئات وقواعد البيانات، وباقي الجهات الحكومية التي لها صلاحيات تقديم الخدمات للمستثمر، وعليه فإن الجهود الترويجية للفرص الاستثمارية تعتبر من الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يجب أن تتوفر أولا عوامل الجذب الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات

[1]- غانية نذير، **"استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أما الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة"**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص 52.

الأجنبية في البلد المضيف، لأن عدم توفرها لا يساعد على نجاح استراتيجيات الترويج المعتمدة، فالمستثمر الأجنبي يقوم باتخاذ قراره الاستثماري بناء على مجموعة من المعطيات الاقتصادية والتي عادة ما تكون قابلة للقياس وليس مجرد ترويج تقوم به الدولة[1].

3- السياسات المتعلقة بتحسين بيئة الاستثمار العام:

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار، استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم، كما أن تفاعل وتداخل عناصر المناخ الاستثماري العام تؤثر بشكل كبير على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة معينة وتترجم محصلة ذلك التفاعل والتداخل إلى عناصر جذب وعناصر طرد الاستثمار، فكلما ضعفت تلك العناصر زادت بالمقابل عوامل الطرد مما يؤدي إلى انخفاض التدفقات المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

4- السياسات المتعلقة بتقديم الحوافز الجيدة والاعفاءات الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من الاتجاه السائد في معظم البلدان النامية يذهب إلى منح المزيد من الإعفاءات والضمانات والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الواقع العملي أثبت أن رأس المال الأجنبي قد اتجه في كثير من الأحيان إلى دول شحيحة في منح هذه الحوافز أكثر من اتجاهه إلى الدول التي كانت أكثر سخاء وكرما في منح هذه الحوافز، ولهذا فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة ترشيد الحوافز وتوجيهها وربطها بالأولويات الاقتصادية التي تخدم أهداف التنمية الوطنية بحيث تصبح عامل جذب حقيقي للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ويجب أن ينظر إليها على أنها من عوامل الجذب المكملة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وليست من العوامل الرئيسية لقرارات الاستثمار[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 52.

[2]- ساعد بوراوي، **"الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب) دراسة مقارنة"**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص ص 160- 162.

[3]- المرجع نفسه، ص 165.

ثانيا: مقومات نجاح سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بعد التعرف على واقع وسياسات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أصبح من الضروري إدراج أهم المقومات التي تؤدي إلى نجاح تلك السياسات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

– توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتفصيلية، والحاجة إلى صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية واضحة تترجم في الواقع العملي من خلال وضع القوانين الملائمة وتبسيط الإجراءات الحكومية واستقرار اللوائح التنظيمية وتوفير الشفافية وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– أن تكون سياسة دعم الاستثمارات الأجنبية مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وليست مناقضة له

– تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يؤدي إلى تحديد الحافز، ومن ثم تكون الحوافز موجهة مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على خزينة الدولة؛

– توفير خارطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها؛

– تعزيز التنمية البشرية وتوفير العمالة المدربة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛

– تكوين سمعة جيدة لدى المستثمرين الأجانب والتركيز على الاستثمارات طويلة المدى بدلا من الاستثمارات قصيرة المدى، وفي هذا السياق فإن وضع حوافز على درجة عالية من الكفاءة سيؤدي إلى تشجيع المستثمرين على البقاء لفترات أطول مما يحقق مزيدا من التدفقات، كما أن الاهتمام بالجيل الأول من المستثمرين الأجانب قد يخلق انطباعا ايجابيا لباقي المستثمرين؛

– الاعتماد على سياسة منح الحوافز والإعفاءات الموجهة التي تؤدي إلى تقليل التكاليف على الميزانية العامة للدولة من جهة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

[1]– غانية نذير، مرجع سبق ذكره، ص ص53، 54.

الخلاصة:

بالرغم من التحسن التدريجي لمناخ الاستثمار في الجزائر وما تضمّنهُ من امتيازات ومزايا خاصة تلك الممنوحة للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة من طرف الدولة الجزائرية، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد لم يرقى إلى مستوى الفرص المتاحة رغم امتلاك الجزائر لقطاعات حيوية ومهمة من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعد ملاحظة أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وجدنا أن كلا من الصناعة والبناء والخدمات هي الأكثر جذبا ويمكن اعتبارها قطاعات مكملة تصب في خدمة قطاع المحروقات بشكل أو بآخر.

كما يؤكد ترتيب الجزائر المتأخر في المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار حجم العوائق الكبيرة التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر والتي أدت بدورها إلى عرقلة القيام بالاستثمار الأجنبي، ما يؤدي إلى اضعاف تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد وبالتالي لا يساهم في الرفع من معدلات الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات، وأمام هذا الوضع يجب على الجزائر أن تعمل جاهدة لاستقطاب واستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره موردا خارجيا للتمويل وتجعل منه وسيلة للتحرر من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وذلك من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات تعمل على تعزيز قدرة الجزائر لأن تكون منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة العامة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن من الوسائل المرغوبة في تمويل وتسريع عملية التنمية الاقتصادية التي أصبحت تحتل مكانة مرموقة في الساحة الدولية، واستحوذت على اهتمام العديد من الاقتصاديين والسياسيين سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ويأتي الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء ما تعانيه اقتصاديات الدول النامية من قصور في وسائل التمويل المحلية والخارجية وكذا أهميته في تحسين الادخار المحلي وسد فجوة احتياطي العملات وإيرادات ونفقات الدولة وفجوة المهارات الإدارية.

وقد عرفت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي تحولات في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد الاقتناع بالدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل، أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص الشغل ونقل التكنولوجيا وتحديث الصناعات المحلية وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، وللوصول إلى هذا الهدف حاولت الجزائر توفير مناخ استثماري مستقر وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب منحها العديد من الامتيازات للمستثمرين الأجانب التي من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإعطاءه نوعا من الثقة والطمأنينة، ما يدفع بالمستثمرين الأجانب لإنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات غير أن هذه الأخيرة تبقى ضئيلة بالمقارنة مع تلك الموجهة لقطاع المحروقات.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

- لقد أثبتت الدراسة **صحة الفرضية الأولى**، فاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم الفائدة منه إنما يتوقف على توافر مناخ استثماري ملائم وعلى مدى كفاءة محدداته أيضا، حيث تبين من الدراسة أن توفير بيئة استثمارية مناسبة لا بد من أن يتماشى ويستجيب للمحددات الاقتصادية والمالية ولمختلف القوانين والتشريعات الملائمة وغير المعرقلة وما تحتويه من ضمانات و حوافز جذابة، هذه العوامل والمحددات كلها جد مهمة لاستقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ومن الضروري جدا توافرها.
- تم إثبات **صحة الفرضية الثانية** القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية إذ ما توفرت البيئة الاستثمارية المناسبة، فقد تبين لنا من الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد أهم وأفضل بدائل التمويل الخارجي لعملية التنمية باعتباره ليس فقط وسيلة لانتقال رؤوس الأموال ودخول الشركات الأجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وفتح فرص العمل وزيادة الإنتاج وتنشيط أسواق المال

والاستجابة لمتطلبات المستهلكين، بل أيضا باعتباره ناقلا للتكنولوجيا والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وأساليب الإدارة الحديثة التي تفتقدها الدول النامية بالإضافة إلى الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات وإذكاء المنافسة بين الشركات والمؤسسات الوطنية ومثيلاتها الأجنبية.

- تم إثبات **صحة الفرضية الثالثة،** إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يواجه معوقات عديدة تحول دون تدفقه وبالتالي تحد من مساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية، فقد أشارت الدراسة إلى أن البيئة الاستثمارية في الجزائر تتميز بالعديد من العراقيل والمعوقات والتي تحول دون القيام بالاستثمارات وإنشائها، وقد أكدت الدراسة من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أن المناخ الاستثماري في الجزائر ضعيف وغير مشجع لجذب المشاريع الاستثمارية خارج المحروقات، كما أنه يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وهذا ما يعكسه التصنيف المتأخر للجزائر في معظم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، كما بينت الدراسة أن ثمة تطور ملحوظ في الجهود المبذولة في توفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنه يبقى جد بسيط وغير كافي يقابله أيضا ضعف نسبة الاستثمارات الممولة للتنمية الاقتصادية والمتدفقة للجزائر نظرا للاعتماد الكبير على قطاع المحروقات بالجزائر والتراخي في التوجه الجدي للبحث عن مصادر تمويل بديلة.

❖ **النتائج:**

بالإضافة إلى النتائج السالفة الذكر والتي تتعلق باختبار الفرضيات، خلصت الدراسة إلى نتائج أخرى جد مهمة وتتمثل في:

- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة للدول المضيفة، من بينها توفير التمويل للتنمية، خلق فرص عمل، تنمية الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات.
- ليس بالضرورة أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية أو سلبية بحتة وبشكل مطلق عبر الزمان والمكان، وإنما يوجد من الظروف والسياسات التي ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكن إقحامه فيه والطريقة التي يقام بها والظروف المحيطة به، والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، ومن ثم يمكن تصور الآثار الإيجابية والسلبية التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار في اقتصاد البلد المضيف له.
- لقد قامت الجزائر باتخاذ تدابير عديدة لتهيئة المناخ الاستثماري منذ الاستقلال إلى اليوم، تمثلت في إجراء تعديلات عديدة على قوانين الاستثمار خلقت تلك التعديلات أوضاع قانونية وتشريعية مواتية للاستثمار

ومشتملة على العديد من الحوافز والإغراءات المالية، إلا أنها لم تستطع توجيه استثماراتها للقطاعات الإستراتيجية.

- حسب التقارير الصادرة من مختلف الهيئات الدولية ذات المصداقية العالية فإن ترتيب الجزائر ضمن أغلب المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار ضعيف جدا مما يدل على أن المناخ الاستثماري الجزائري لا يعمل على تشجيع المستثمرين الأجانب لإقامة مشاريع ضخمة خارج المحروقات.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسي في التنمية الاقتصادية، وبالرغم من الامتيازات والتدابير التي قدمتها الجزائر، إلا أن الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها يبقى محتشماً، وهذا حسب واقع واتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر المتذبذب إلى الانخفاض في الجزائر في السنوات الأخيرة.

❖ **الاقتراحات:**

- السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة والحرص على الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير.
- ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من التكاليف الإنتاجية.
- تهيئة وتوفير المناخ الاستثماري الملائم مع ضرورة التأكيد على أهمية شموليته في كامل التراب الوطني، وعلى ضرورة توافر وتكامل جميع العناصر والأطر المشكلة له بلا انتقاص من دور أي منها إذا ما أريد للاستثمارات الأجنبية أن تؤدي دورها التنموي المأمول في الاقتصاد الجزائري.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
- إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة بعيدا عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن كون رؤوس الأموال الأجنبية لا تقود إلى عملية التنمية، وإنما تميل إلى الاتجاه نحو المناطق التي حققت قدرا من النمو الاقتصادي.
- تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية، تتطلب وجود أسواق مالية كفؤة ومستقرة ومزودة بأدوات وأنظمة حديثة، وكذا قطاع مصرفي محكم، وعليه نقترح الاستمرار بجدية في تطوير الأسواق

وإقامة بورصات حديثة لإدارة الاستثمار، وكذا تحديد وإصلاح النظام البنكي الجزائري وتطويره، من أجل التغلب على العراقيل البنكية التي تقف كعائق أمام الاستثمارات.

- التخطيط المسبق لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نظرا لتركيز المشروعات الاستثمارية الأجنبية في قطاعات محدودة كقطاع الخدمات والمحروقات وتوجيهها إلى قطاعات أخرى كالسياحة والزراعة بما يخدم ويدعم الاقتصاد الوطني.

❖ **آفاق الدراسة:**

لقد ارتبط الموضوع بدراسة "الاستثمار الأجنبي المباشر"، وبالنظر لتشعب واتساع عناصر هذا الموضوع، فقد ظهرت لنا من خلال بحثنا هذا العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والجديرة بمواصلة البحث فيها، خاصة وأن هذا المجال لازال خصبا للبحث وواعد لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر دراسات حول الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وقدرة الاقتصاد الوطني على استيعابها، وحول مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وكذلك حول إستراتيجية تنمية سوق رأس المال و آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية**

➢ **الكتب:**

1- إبراهيم العسل، "**التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

2- إبراهيم مشورب، "**التخلف والتنمية دراسات اقتصادية**"، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

3- أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، "**دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001**"، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2015.

4- أشرف السيد حامد قبال، "**الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013.

5- أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

6- الطاهر سعود، "**التخلف والتنمية في ذكر مالك بن نبي**"، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

7- أميرة حسب الله محمد، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دارسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2004-2005.

8- باسم حمادي الحسن، "**الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها على تنمية الاقتصاد**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

9- حسين بن هاني، "**حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي**"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

10- حميد محمد عثمان إسماعيل، "**التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995.

11- خالد محمد السواعي، "**التجارة والتنمية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

12- خروف منير، فريحة ليندة، "**مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية –حالة الجزائر–**" ، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2016.

13- دريد محمود السامرائي، "**الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

14- دلال بن سمية، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة "محدداتها، آثارها وتوجهاتها**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

15- رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

16- سامح عبد المطلب عامر، "**إدارة الأعمال الدولية**"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2013.

17- سرمد كوكب الجميل، "**التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات**"، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

18- سليمان عمر محمد الهادي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

19- طارق الحاج، "**مبادئ التمويل**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

20- عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

21- عبد السلام أبو قحف، "**إدارة الأعمال الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

22- عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الاستثمار الدولي**"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1991.

23- عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

24- عبد السلام أبو قحف، "**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2013.

25- عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.

26- عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

27- عبد الكريم كاكي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

28- عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

29- عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة الاقتصادية(منظماتها- شركاتها- تداعياتها)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

30- عدنان داود محمد العذاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

31- عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

32- عثمان أبو حرب، "**الاقتصاد الدولي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

33- عرفان تقي الحسيني، "**التدويل الدولي**"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

34- علي إبراهيم الخضر، "**إدارة الأعمال الدولية**"، دار رسلان، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2007.

35- علي جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع...العوائق...سبل النهوض**"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

36- علي عباس، "**إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

37- علي عبد الفتاح أبو شرار، "**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

38- عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000-2001.

39- علي عبد الوهاب نجا، "**الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015.

40- عمرو محي الدين، "**التخلف والتنمية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1975.

41- فريد النجار، "**الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

42- فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

43- فليح حسن خلف، "**التمويل الدولي**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

44- ماجد أحمد عطاء الله، "**إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

45- محمد البنا، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق إشارة خاصة لتجربة دولة قطر**"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1996.

46- محمد الصالح القريشي، "**المالية الدولية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

47- محمد توفيق صادق، "**التنمية في دول مجلس التعاون**"، عالم المعرفة، الكويت، 1986.

48- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

49- محمد فوزي أبو السعود، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

50- محمد نصر الدين الدرملي، "**إدارة الاستثمار الأجنبي**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

51- محمود علي الشرقاوي، "**النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

52- محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، "**مقدمة في علم الاقتصاد**"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

53- محي الدين يعقوب أبو الهول، "**تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

54- مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

55- معراج هواري، حاج سعيد عمر، "**التمويل التأجيري**"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

56- منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

57- نزيه عبد المقصود مبروك، "**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

58- هشام مصطفى الجمل،" **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الأساسي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

59- هناء عبد الغفار، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين إنموذجا**"، بيت الحكمة، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، 2002.

- **الأطروحات والرسائل:**

1- أميرة بحري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي – دراسة قياسية (حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2014)**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1-، الجزائر، 2016-2017.

2- ساعد بوراوي، "**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر– تونس– المغرب) دراسة مقارنة**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007-2008.

3- علام عثمان،" **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حلة الدول الأقل نموا"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014.

4- ميلود بوعبيد،" **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، الجزائر، 2016-2017.

5- هند سعدي،" **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية للفترة (1980-2014)"**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2016-2017.

➢ **المجلات:**

1- أزهار سلمان هادي، "**التعليم مؤشر من مؤشرات التنمية دراسة واقع المستوى التعليمي في مصر"**، مجلة ديالي، العدد الثالث والخمسون، جامعة ديالي، العراق، 2011.

2- أسماء بن طراد، شريط عابد، "**آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72 – 73 خريف 2015 – شتاء 2016، بيروت، لبنان.

3- بتول مطر عبادي، باقر كرجي حبيب، "**سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق"**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد السابع عشر، جامعة واسط، العراق، بغداد، 2015.

4- بغداد بنين، خالد قاشي، عبد الرحمان بنين، "**دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2016)"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018.

5- بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، "**أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"**، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

6- بن عزوز محمد، "**الفساد الإداري آثاره واليات مكافحته – حالة الجزائر–"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7 ، جامعة الجزائر 3، 2016.

7- بهاء أنور حبش، "**تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الحادي عشر، جامعة تكريت، العراق، بغداد، 2008.

8- ريحان الشريف، هوام لمياء، "**تحليل واقع ومناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة القدس، فلسطين، ديسمبر،2014.

9- زيدان محمد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2004.

10- عدنان مناتي صالح، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بمؤتمر الكلية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، بغداد، 2013.

11- غانية نذير، "**استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أما الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة**"، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016.

12- فاتح أحمية، أعمر بولحية، "**تعبئة الإرادات الضريبية كخيار استراتيجي لتمويل التنمية**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018.

13- لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثاني، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2012.

14- محمد عدنان وديع، "**مفهوم التنمية**"، سلسلة جسور التنمية، العدد1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

15- مدفوني هندة، مريم عمارة، سعيدي عبد الحليم، "**إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد–الفرص والقيود"–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.

16- منصوري الزين، "**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

17- منور أوسرير، نذير عليان،" **حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

18- وصاف سعيدي، قويدري محمد، "**واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد08، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.

➢ **الملتقيات:**

1- الملتقى الوطني حول: " **اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي06 و07 ديسمبر 2017.

2- الملتقى الوطني حول:" **التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 09،10 ديسمبر، 2014.

➢ **التقارير:**

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005** " ، الكويت،2005.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018** " ، الكويت،2018.

3- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، "**إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي"**، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2015.

4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، **"الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل"**، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2014.

5- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، "**الاستثمار والاقتصاد الرقمي**"، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2017.

6- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، "**جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات**"، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2016.

7- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، "**سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية**"، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة(نيويورك وجونيف)، 2013.

8- مؤتمر الأمم المتحدة للدراسات والتنمية (الأونكتاد)، "**الحوافز**"، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية، الأمم المتحدة (نيويورك وجونيف)، 2004.

➢ **القوانين والمراسيم التنفيذية:**

1- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 2001.

2- الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد47، 2006.

3- الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44، 2009.

4- الأمر 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد49، 2010.

5- القانون 16-09 المؤرخ في 30 أوت 2016 الخاص بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد46، 2016.

6- المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، 1993.

7- المواد(12-13-15-16-17-18-21-24-25-31) من القانون 16-09 المؤرخ في 30 أوت 2016 الخاص بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد46، 2016.

❖ المراجع باللغة الأجنبية :

➢ Les rapports :

1- Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, **"Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie",** UNCTAD, Genève ,Suisse, 2004.
2- world bank, doing business Report2018.
3- World Economic forum, **"the Global Competitiveness Reports"**, 2016-2017, and 2017-2018.

➢ Les sites :

1- https://www.heritage.org
2- https://www.prsgroup.com
3- https://www.coface.com
4- http://arabic.doingbusiness.org
5- https://www.transparency.org
6- http://dhaman.net
7- http://www.andi.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى ضرورة وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التمويل والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال التركيز على تحليل مؤشرات مناخ الأعمال والدور الذي يلعبه هذا الأخير في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تحليل كل من عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و مختلف الصعوبات والعقبات التي تحد من جاذبية هذا الاستثمار. من بين أهم النتائج الرئيسية لهذه الدراسة، أنها أظهرت من ناحية أن تطوير جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إنما تعتمد بشكل أساسي على جودة مناخ الأعمال، ومن ناحية أخرى بينت الدراسة أنه مع استثناء قطاع المحروقات فالاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويرجع ذلك إلى انخفاض جاذبية البيئة الاستثمارية للاقتصاد الجزائري بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات، وبالتالي يتعين البحث في إيجاد الحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلة من خلال بذل جهود أكبر لتهيئة مناخ أعمال ملائم لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، مناخ الأعمال، تمويل التنمية، تدفق الاستثمار.

Résumé :

L'objet de cette étude est d'évaluer la nécessité et l'influence des investissements directs étrangers sur le financement et le développement économique en Algérie, en mettant l'accent sur l'analyse des indicateurs du climat des affaires en Algérie et d'examiner son rôle dans l'économie, voire, analyser les facteurs d'attractivité des IDE dont est doté l'Algérie ainsi de plus les différents difficultés comme étant des obstacles limitant l'attractivité et la captivité des flux d'investissements directs étrangers. Parmi les principaux résultats de cette étude, qu'on montré d'une part, le développement des IDE et leur attractivité dépend essentiellement de la qualité du climat des affaires. D'autre part les IDE ont un impact trop faible sur le développement économique en Algérie à l'exception de la dépendance du secteur des hydrocarbures. Ce constat est dû à la faible attractivité de l'économie algérienne malgré les efforts massive des autorités. Ce qu'il fallait mettre l'accent sur les possibles solutions pour y faire face et réglé ce problème, et de mettre encore trop d'efforts à déployer pour créer un climat propice des affaires pour l'attractivité des investissements directs étrangers.

Mots clés : Investissement direct étranger, Développement économique, Climat des affaires, Financement du développement, Flux d'investissement.